فلسطين
العدد مائة وعشرة - سبتمبر 2022

المناطق الصناعية ركائز المستوطنات الاستعمارية

كابوس الهدم يُطارد حي عين اللوزة لمحاصرة المسجد الأقصى

الانتخابات الإسرائيلية حرب على الحقوق الفلسطينية

مرة أخرى تعود الانتخابات الإسرائيلية وتعود معها سياسات التصعيد في العدوان والاستيطان والتهويد على نحو يقيم التناسب الطردي، بين اقتراب الانتخابات واستعار العدوان، على وجود وحقوق وقضية الشعب الفلسطيني وكأنها مباريات لكسب الأصوات، بمقدار مدى التشدد وتصعيد تلك الحرب بتفاصيلها اليومية، من قتل وإعدام ميداني، الى تكثيف تنفيذ المخططات الاستيطانية الاستعمارية والتهويدية والإمعان في قتل آفاق التسوية والسلام، فيما يتزايد إصدار بيانات وتصريحات، مواقف وإدانات متعددة تواكبها.

اشتركت في مضمون تناول عمليات القمع الوحشي وعمليات التنكيل التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المواطنين العزل، الذين يخرجون بمسيرات سلمية للتعبير عن رفضهم للاستيطان والاستيلاء على أرضهم، وهدم منازلهم واغلاق مداخل بلداتهم واحيائهم، كأحد أساليب العقاب الجماعي والحرب التي تشنها سلطات الاحتلال على الشعب الفلسطيني بمعزل عن حق الشعب الفلسطيني بالتعبير السلمي عن رفضه للاحتلال، وممارساته واجراءاته التي يشترك بها الجيش الإسرائيلي مع المستوطنين المستعمرين بصورة واضحة.

فلم يعد خافيا ان جيش الاحتلال يوفر الحماية بل جميع اشكال الحماية لميليشيات المستوطنين الإرهابية، اثناء اعتداءاتها وهجماتها على المواطنين واراضيهم، وبيوتهم، كما يتولى في ذات الوقت التصدي للمواطنين الفلسطينيين، وقمعهم وملاحقتهم إذا ما خرجوا في مسيرات واعتصامات سلمية للدفاع عن أراضيهم وحقوقهم، وذلك في تناغم وتكامل وتوزيع للأدوار بين جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين المسلحة.

لتحقيق أوسع عملية قرصنة متواصلة لنهب المزيد من أراضي المواطنين وتخصيصها كعمق استراتيجي للاستيطان الاستعماري، بما يؤدي الى اغلاق الباب امام أي فرصة او إمكانية لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، واغراق الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية بمحيط استيطاني ضخم يرتبط بالعمق الإسرائيلي، ويؤدي أيضا الى عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض وتحويلها الى جزر متبعثرة غير متصلة جغرافيا.

وذلك ما يتزامن أيضا مع تصاعد غير مسبوق في الاعمال العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وهو ما تؤكده مؤشرات وأرقام الإحصاءات الرقمية والنوعية لهذه الاعتداءات في شهر آب المنصرم، حيث كانت هذه المؤشرات في القدس أولاً تؤكد ارتفاع اعداد المقتحمين من المستوطنين للحرم القدسي المبارك، والذي تجاوز السبعة آلاف خلال شهر واحد بما يعادل ضعف اعداد المقتحمين

فلسطين
مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي
مدير التحرير
د. دعاء الشريف
إخراج فني
محمد المتولي
للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org
البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

عن الشهر الذي سبقه.. الى جانب ذلك فقد أصدرت السلطة الإسرائيلية 29 قراراً قضت بإبعاد مقدسين عن الأقصى والبلدة القديمة او عن بلدات واحياء مقدسية، منها 13 عن المسجد الأقصى، كما اعتقلت 135 مقدسيا، منهم 3 نساء و15 طفلاً، ولن نمضي اكثر في ايراد الأرقام ومؤشراتها بالقتل والاعتقال والابعاد وهدم المنازل ومصادرة الأرض وتوسيع الاستيطان وغيرها من الممارسات الاجرامية، حيث تضمنت صفحات هذا العدد من مجلة فلسطين في شهر ما يكفي من تقارير وشهادات ووثائق لتأكيد دلالة المؤشرات وتبيان أهدافها، وهو الامر الذي يستمر في التصاعد والاتساع وخاصة مع اقتراب الأعياد اليهودية، حيث تعمل سلطات الاحتلال على توظيف المناسبات والاعياد لخدمة أهدافها ومخططاتها الاستعمارية التهويدية، بما فيها تعميق الاستيطان وتوسيع اعمال التهويد والتزوير في القدس وتغيير واقعها التاريخي والقانوني والديمغرافي بما يخدم الروايات التلمودية.

ولابد في هذا السياق من التنويه والاكبار لوقفة المقدسيين دفاعاً عن مناهج التعليم الوطنية في مدارس القدس ورفضاً للمناهج الإسرائيلية تجسيداً لعام الدفاع عن المناهج الوطنية كما أعلنتها السلطة الفلسطينية.

قد اعتادت القدس قبل بدء كل عام دارسي جديد على محاولة سلطة الاحتلال وبشتى الطرق فرض المنهاج التعليمي الإسرائيلي على مدارس المدينة وفي كل عام تواجه هذه المحاولات برفض رسمي وشعبي من المدارس والأهالي لخطورة اهداف سلطات الاحتلال من وراء ذلك.

وتلك الأهداف التي تلتقي مع اهداف عمليات القمع الوحشي للمسيرات السلمية ومع اقتحام البلدات والمخيمات والقرى والمدن الفلسطينية التي تتخذ اشكالاً مختلفة ويتصدرها الإعدام الميداني، القتل المباشر بدمٍ بارد، تصعيد ممنهج يغيب أي جهود لاستعادة عملية السلام واي افق سياسي لحل الصراع وهو ما يضع المنطقة امام خيارات يصعب السيطرة على نتائجها وتداعياتها..

ان بيت القصيد في هذه المرحلة من التصعيد الذي يضاف الى مناسبات الأعياد اليهودية هو الانتخابات الإسرائيلية التي تجعل من الدم الفلسطيني وقوداً لتغذية صناديقها من خلال الامعان في الاستهانة بالحقوق والدماء الفلسطينية، ما يؤشر لفكر النخب السياسية وحقيقة مواقفها من جانب، ولطبيعة هذا المجتمع الذي يسوده قيم التطرف إرهابا وفصلاً عنصريا، وفق قيم استعمارية احلالية عمادها التمييز والتطهير العرقي، أيا كانت الوسيلة هذه هي صورة من صور حكاية واحة الديمقراطية المزعومة.

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية

صـ 4 قضية العدد "المناطق الصناعية ركائز المستوطنات الاستعمارية"
صـ 14 القدس في شهر
صـ 22 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 26 إسرائيليات
صـ 32 انتهاكات وعنصرية
صـ 38 الاستيطان والجدار
صـ 48 حكاية صورة - "متجذرون في أرض الزيتون" معرض فني يحاكي هموم شباب فلسطين

بقلم: د. دعاء الشريف

المناطق الصناعية ركائز المستوطنات الاستعمارية

منطقة نيتساني شالوم الصناعية، الضفة الغربية المحتلة

الاستعمار هو بديهات نهب وسلب لمعظم ثروات البلاد المستعمرة، فضلًا عن تدمير تراثها الحضاري والثقافي، وفرض ثقافة الاستعمار على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المستعمرة إلى مرحلة الحضارة. وهذا ما يجعل حكام المستعمَرات منفصلين عرقيًا عن المحكومين وهذا ما يحدث تماما على ارض فلسطين وهو ليس وليد الصدفة بل أمر مخطط له منذ أمد بعيد على ايدي الصهيوني "مناحيم أوسيشكين" والذي كان يشغل منصب سكرتير المؤتمر الصهيوني الأول عام (1897).

وقد حدد "أوسيشكين" [1] السياسة الصهيونية المبكرة لمصادرة الأراضي في عام 1904، فقد توقع الحاجة إلى الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ومن خلال المصادرة عبر السلطة الحاكمة، وقد أطلق على هذه الممارسة اسم "الاستعمار".

وقد تم نشر هذه السياسة لاحقا ضمن

تقرير رقم (60) من تقارير مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات (MERIP)[2] عن مسح للمستوطنات الإسرائيلية، عام 1977

وفي عام 1919، هاجر أوسيشكينإلى ما كان في طور التحول إلى فلسطين الانتدابية على متن السفينة رسلان. في عام 1920، عين رئيسًا للجنة الصهيونية في فلسطين. دعا في كراسه "برنامجنا" إلى إنشاء مستوطنة جماعية على أساس الصهيونية العمالية. تحت تأثيره، دعمت الحركة الصهيونية بشكل نشط إنشاء المستوطنات الزراعية والمؤسسات التعليمية والثقافية والفنون التطبيقية اليهودية - التخنيون لاحقًا.

وفي عام 1923، انتخب أوسيشكين رئيسًا للصندوق القومي اليهودي الذي كان يرأسه حتى وفاته. كان أوسيشكين وراء عمليات الاستيلاء الكبرى على الأراضي الفلسطينية في وديان حيفر ويزرعيل وبيت شيعان

ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 تم استخدام مصطلح بديل وهو " **"الاستيطان"** بدلاً من **"الاستعمار"** في محاولة لإخفاء فداحة الامر الذي يحدث في فلسطين ولتجميل الوجه القبيح للكارثة.

وللاستيطان في الضفة الغربية آثار تدميرية على مجمل مظاهر التنمية، سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، والتي تشكّل في مجملها المرتكزات الأساسية للتنمية السياسية، إذ إنّ الاستيطان يسيطر على الأرض ومواردها الطبيعية، كما يساهم الاستيطان في عزل مدن الضفة الغربية عن بعضها البعض، إضافةً إلى تعميق تبعية أهالي الضفة الغربية للاحتلال؛ من خلال الحاجة إلى العمل في المستوطنات، أومن خلال ربط البنى التحتية للضفة الغربية بالمشاريع الاستيطانية.

عمل الاحتلال على دعم الاقتصاد في المستوطنات وإنشاء المناطق الصناعية وعمليا لا فرق بين مستوطنات صناعية وأخرى سكانية، فالاحتلال الإسرائيلي يتخذ وسائل عدة للاستيطان ومصادرة الأرض وتهويدها، فهو يسيطر على أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية البالغة ستة آلاف كيلومتر مربع. وتكمن استفادة "إسرائيل" من المناطق الصناعية في أنها تنشأ بلا تكلفة فعلية مقابل ثمن الأرض التي يصادرها الاحتلال، كما تخنق هذه المصانع القرى والمدن الفلسطينية جغرافيا وتقطع أواصرها بيئيا بإنتاجها مواد أكثر سُمّية ومسرطنة، وأبرزها الصناعات الكيميائية والبلاستيكية والمبيدات الحشرية.

وتشجع الحكومة الإسرائيلية بقوة النشاط التجاري الذي تقوم به الشركات الإسرائيلية والدولية في المستوطنات الإسرائيلية والمناطق المحتلة عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة. يتم تنظيم ذلك من خلال تصنيف جميع المستوطنات والمناطق المستقلة تقريبًا كمناطق ذات أولوية وطنية (NPA). يفتح هذا التصنيف مجموعة من الفوائد المالية لهذه المجالات بموجب قانون

DOCUMENTS

צעדה
ארץ ישראל
בית אל, עפרה, כוכב השחר, יריחו
ג'-ד' דחוה"מ פסח
עלו-עלו-ונעלה
גוש אמונים

On Sunday, the third intermediate day of Pessah (April 18), participants will set out on the Kreta Yisrael March. We will start from the staging area at Beit El between 6 and 10 a.m.
After 10 a.m., walkers will not be allowed to follow the march route, and the staging area will be closed.

NO NEED TO REGISTER

An explanatory sheet for marchers will be available at the Beit El staging area. It will give details of the route and the sites of interest in the area. Fill in the coupon attached to the explanatory sheet, and hand it in at one of the overnight camps. In exchange, you will receive a participant's certificate.
Follow our ads in the press for details of transportation.
Bring all the necessary equipment — including a happy mood.

עלו — עלה — ונעלה

Necessary equipment! Two full bottles of water; head covering; strong, comfortable walking shoes; sleeping bag; torch; food for two days; toilet paper; warm coat; garbage disposal bags; travel money.
Owners of firearms and musical instruments are asked to bring them.

The March has the permission and protection of the I.D.F.
HAPPY PESSAH
March Headquarters — Gush Emunim

Ad in Jerusalem Post, April 14, 1976

A Survey of Israeli Settlements

מינהל מיתוג הקרקע
הכשרת קרקע
LAND RECLAMATION
קרן קימת לישראל
JEWISH NATIONAL FUND

TRUTHS ABOUT SETTLEMENT

The following document is translated from the Jerusalem Arabic daily Al-Quds of June 5, 1977. Additional details have been added—in brackets and italics—based on research done by Ann Lesch, who we kindly thank for her permission to print this previously unpublished research. Information added by MERIP is in brackets designated by "Eds." Abdullah Elsuyadi translated the Al-Quds article for MERIP.

The struggle for possession of land has been a primary aspect of the Palestinian problem for the Zionist movement since its inception. In the first Zionist conference held in 1897, Professor [Hermann—Eds.] Zvi Schapira suggested the creation of a special national fund for the possession of land in Palestine.*

*The Jewish National Fund (*Keren Kayemet L'Yisrael*) was actually established in 1901 for the "reclamation" of land in Palestine. In the past two decades the JNF's activities have focussed on propaganda, fundraising and facilitating "the establishment of frontier settlements that posed special agricultural and security problems." (*Encyclopedia of Zionism and Israel*)

13

الصفحة الأولى من تقرير رقم (60) عن مسح للمستوطنات الإسرائيلية، التقرير منشور في 8 صفحات (20-13) نشرت من قبل: تقارير مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات (MERIP) تم نشره في سبتمبر 1977

1959 لتشجيع الاستثمار الرأسمالي (قانون الاستثمار).

قرارات الاحتلال لتمكين الاحتلال من السيطرة على الأراضي الفلسطينية بحجة تطوير الاقتصاد

في 15 فبراير 1998، وافقت الحكومة الإسرائيلية على القرار رقم 3292، الذي حدد بعض البلدات والقرى على أنها جيش الشعب الجديد "أ" أو "ب". مؤهلة للحصول على سلسلة من المزايا المالية من مجموعة واسعة من الوزارات الحكومية، بما في ذلك وزارات الإسكان والبناء والمالية والتعليم. تهدف هذه المزايا إلى التخفيف من النقص في المساكن، وتشجيع الهجرة إلى المناطق النائية، والتنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسرائيلية. وفقًا لهذا القرار، تلقت خطط العمل الوطنية "أ" مزايا وحوافز ومنح على نطاق واسع، بينما تلقت خطط العمل الوطنية "ب" مزايا مماثلة ولكنها مخفضة.

في يونيو 2009، تم سن قانون مناطق الأولوية الوطنية في إطار قانون الكفاءة الاقتصادية لعام 2009-2010 ("قانون الترتيبات الاقتصادية" [3]). وضع القانون اعتبارات واسعة للغاية في تحديد منطقة NPA. العوامل التي يجب مراعاتها تشمل ما يلي: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة. موقعها الجغرافي وقربها من المركز التجاري لإسرائيل (أي تل أبيب والمدن الساحلية مثل أشدود وحيفا)؛ مستوى تقديم الخدمة؛ القدرة الاستيعابية للمهاجرين الجدد؛ والمسافة عن الحدود المحددة وغير المحددة. ووفقًا لهذا المعيار ، تم تحديد جميع المستوطنات الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة تقريبًا كمناطق NPA بموجب هذا المعيار [4] .

تخضع المستوطنات المصنفة كمناطق NPA لمجموعة من المزايا الحكومية بموجب قانون الاستثمار. وتشمل هذه: القروض والمنح التفضيلية لشراء المنازل. المنح للمستثمرين ولتطوير البنية التحتية (بما في ذلك المناطق الاقتصادية الدولية) ؛ تخفيضات في الإيجار ضريبة الدخل للأفراد والشركات والتعويض عن فقدان الدخل الناتج عن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تم إنشاء شبكة من الطرق الالتفافية على الأراضي الفلسطينية المحتلة لتحسين حرية حركة البضائع والمستوطنين. إن السفر من مناطق الضفة الغربية إلى المراكز التجارية الإسرائيلية أسرع وأسهل من السفر من المناطق الحدودية داخل الخط الأخضر في بعض المناطق الطرفية. من المثير للاهتمام أن نأخذ في الاعتبار هذا من حيث مسافة السفر: مستوطنة بركان مثلاً على بعد ربع ساعة من تقاطع كيسم، وهو تقاطع متصل بطريقين سريعين رئيسيين (6 و5) داخل "إسرائيل". هذا يعني أن الشاحنة التي تغادر بركان يمكن أن تكون في تل أبيب في غضون 30-25 دقيقة. كما أن المسافة من ألفي منشيه آي زد (بالقرب من قلقيلية، شمال الضفة الغربية) إلى تل أبيب ضئيلة أيضًا (تستغرق حوالي 40 دقيقة للوصول إلى تل أبيب). وبالمقارنة، فإن عيدان هنيغف آي زد، الواقعة بجوار رهط، وهي بلدة فلسطينية في جنوب منطقة النقب (النقب)، تبعد حوالي 60 دقيقة عن تل أبيب (94 كم).

الاستيلاء على الأراضي الصناعية

يعتبر النمو المستمر للمستوطنات السكنية وما يرتبط بها من مناطق التجارة الدولية آلية لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يتعارض مع القانون الدولي كما ذكرنا سابقاً.

وبالرغم من ذلك في الوقت الحالي، تحتل ما يسمى المناطق الإسرائيلية المستقلة أي المستوطنات الاستعمارية في المناطق الصناعية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة أكثر من 6027 دونمًا من الأرض وذلك طبقا لما يذكره الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والصناعة (الإسرائيلية)، ووفقًا للأرقام التي نشرتها وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، فإن نسبة صغيرة من المستوطنات مبنية بالكامل وحيوية اقتصاديًا. ويقدر أن الغالبية شاغرة بمعدل يتراوح بين 50 وبعضها يزيد عن 70 في المائة من سعتها: مستوطنة بيتار إيليت (مستوطنة بيتار إيليت ، الضفة الغربية) شاغرة بنسبة تزيد عن 66 في المائة ؛ مستوطنة كريات أربع منطقة صناعية (مستوطنة كريات أربع ، جنوب تلال الخليل ، الضفة الغربية) ما يقرب من 72.6٪ وشيلو آي زد (مستوطنة شيلو ، شمال الضفة الغربية) بنسبة تصل إلى 70.6٪.

على الرغم من قلة استخدام المناطق المستقلة الحالية، فقد سمحت "الحكومة الإسرائيلية" ببناء ثلاث مناطق صناعية جديدة على الأقل:

المنطقة الأولى
مكابيم (بالقرب من قرية خربتا الفلسطينية) تم تحويليها من منطقة زراعية الى زراعية

تمت الموافقة على إنشاء مركز صناعي على مساحة 300 دونم في مناطق سي قرب مكابيم، الخطة التي تم الترويج لها في السنوات الأخيرة، تغير تسمية الأرض من منطقة زراعية إلى منطقة صناعية وتجارية ونقل. في الوقت نفسه، تروج الإدارة المدنية لإنشاء مركزين تجاريين وصناعيين في جنوب جبل الخليل وقد نشرت جريه هارتس الإسرائيلية بتاريخ 8 نوفمبر 2016 انه تمت الموافقة على خطة لإنشاء مركز صناعي كبير بالقرب من حاجز مكابيم

على الطريق السريع 443 من قبل الإدارة المدنية. وتبلغ مساحة المخطط الذي أقرته اللجنة الفرعية للاستيطان في المجلس الأعلى للتخطيط أكثر من 310 دونما واقعة على أراضي الدولة في مناطق ج. تم الترويج للخطة من خلال خط الأنابيب البيروقراطي لسنوات، ووفقًا لمهندس المجلس الإقليمي بنيامين، "تم العمل بها منذ 15 إلى 20 عامًا". وقد حصل الآن على الموافقة النهائية وتم نشره لدخوله حيز التنفيذ [5].

المنطقة الثانية "وتينة أومريم" (في جنوب تلال الخليل) وناحال رابا (بالقرب من قرية الزاوية الفلسطينية). ستحتل هاتان المنطقتان على التوالي 301 و2000 و3000 دونم من الأراضي في الضفة الغربية. عند اكتمالهما، وستكون ناحال رابا أكبر منطقة صناعية إسرائيلية في الضفة الغربية.

مستوطنة ايلي منطقة صناعية جديدة

اجتمع المجلس الأعلى للتخطيط بالإدارة المدنية في (27 شباط 2020) وأقر 12 مخططا في 11 مستوطنة، بواقع 1737 وحدة سكنية، منها 94 في المائة ستكون في عمق الضفة الغربية، في مناطق ينبغي أن تكون جزءً من الدولة الفلسطينية المستقبلية حسب حدود مبادرة جنيف المقترحة. من الإجمالي، تمت الموافقة على إيداع 1069 وحدة (المرحلة الرئيسية الأولى)، بينما تمت الموافقة على 668 وحدة للمصادقة (المرحلة الرئيسية النهائية).

خطط جديرة بالملاحظة

رابا كانت توجد منذ سنوات منطقة إطلاق نار منعت استخدام الأرض. تم رفع تصنيف الأرض كمنطقة إطلاق نار قبل بضع سنوات، ووضع فريق الخط الأزرق الحكومي

الخطط الاستيطانية الجديدة التي تم الترويج لها

مناطق الاحتلال الصناعي

هناك 91 منطقة صناعية في الأراضي الفلسطينية هذه مناطق خاصة مخططة كما تدعي "إسرائيل" لغرض التطوير الصناعي والتصنيع. ولكن في حقيقة الأمر فتسعة عشر من هذه المناطق الإسرائيلية المستقلة تقع إما داخل أو على مقربة من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة و اثنتان في الجولان السوري المحتل (كاتسرين وبني يهودا عيز [6]) . تضم مناطق التجارة الدولية هذه مجموعة واسعة من الشركات المصنعة "الإسرائيلية" الموجهة للتصدير وعددًا

لافتة الكرمل للسجاد بمنطقة منطقة بركان الصناعية

مستعمرة	رقم الخطة	تمت الموافقة على إيداع الوحدات	الوحدات المعتمدة للمصادقة عليها	ما وراء حدود جنيف	تعليقات
تسوفيم	149/7/2	92		92	
معاليه شمرون	116/4	106		106	
تسوفيم	149/13	64		64	
الشاعر IA هاشومرون	192	صناعة			المنطقة الصناعية الجديدة غرب سلفيت (جنوب قلقيلية)
ايلي	237		620	620	تقنين العديد من الوحدات المبنية بشكل غير قانوني
هار براشا	114/1/3		48	48	
شفوت راشيل	205/2/2	534		534	تمت مناقشته والموافقة على الإيداع بتاريخ 6/1/20 ، ربما كانت هناك حاجة لإعادة المناقشة من سبب ما
كفر الداد	411/6/1/4	105		105	رسمياً جزء من مستوطنة نوكديم
ألون شفوت	405/7/3	110			
كارني شومرون	117/8/1/3/5	24		24	إضافة 24 وحدة إلى الـ 12 المعتمدة (إجمالي 36 وحدة)
جفعات زئيف	220/10/17	33		33	إضافة 35 وحدة إلى 40 معتمدة (إجمالي 75 وحدة)
كريات أربع	510/28	1		1	لمصنع النبيذ
المجموع		1،069	668		
المبلغ الإجمالي		1،737		1،627 (93.67٪)	

الخطط الجديدة التي تم الترويج لها

خطة هذه المنطقة الصناعية الجديدة منفصلة عن 1737 وحدة سكنية تم تقديمها في إعلان مجلس الوزراء.

تقنين مئات الوحدات المبنية بشكل غير قانوني في مستوطنة إيلي ، والسماح ببناء وحدات جديدة (إجمالي 620 وحدة).

أقل من الشركات الدولية. تتراوح هذه الشركات من مصنعي السجاد مثل: **"صناعات الكرمل"** [7] ،

إلى الصناعات الأكثر تخصصًا مثل (D.N. Kol Gade)[8]، الشركة المصنعة للأسوار الأمنية للاستخدام العسكري والمدني .

تشكل المناطق الإسرائيلية المستقلة ركيزة أساسية لاقتصاد الاحتلال. وهي تساهم في التنمية الاقتصادية للمستوطنات، التي تنتهك القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، بينما تعتمد على تقويض الاقتصاد الفلسطيني واستغلال الأرض والعمالة الفلسطينية. يركز هذا التحديث على اقتصاد المناطق المستقلة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولكنها لا تعمل كهيئات اقتصادية مستقلة. المناطق الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الإسرائيلي ككل.

السلام الاقتصادي وجه آخر من أوجه الاحتلال الخبيثة

تدعي الشركات والسياسيون الإسرائيليون ان المناطق الصناعية الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن إطار **"السلام الاقتصادي"**. والذي سيوفر فرص عمل للفلسطينيين وتشكل مساحات للتفاعل والتعايش بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين. مثلما أشار **" شراغا بروش "**، رئيس اتحاد الصناعيين في إسرائيل ، إلى أن توظيف العمال الفلسطينيين "يساعد على الأمن في المنطقة ويدعم السلام الاقتصادي" [9] .

وقد تم رفض هذا الادعاء بشكل قاطع من قبل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقرير جنيف (31 كانون الثاني / يناير 2018) - عندما أصدر مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقريرًا [10] يشرح بالتفصيل عمله على إنتاج قاعدة بيانات للمؤسسات التجارية المنخرطة في أنشطة معينة ومحددة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي ترتبط إما صراحةً بالمستوطنات الإسرائيلية أو تشكل جزءًا منها. العمليات التي "تمكن وتدعم إنشاء وتوسيع وصيانة المجتمعات السكنية الإسرائيلية خارج الخط الأخضر."

كلف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المكتب في مارس 2016

سور قامت بوضعه الشركة الاسرائيلية D.N. Kol Gader قرب مستوطنة مسوع في غور الاردن يناير 2013

بإنتاج قاعدة بيانات لجميع المؤسسات التجارية العاملة في أنشطة محددة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتشاور مع مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مذكرا بعدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي.

جاء قرار مجلس حقوق الإنسان في أعقاب تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في تداعيات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي عام 2013، وجدت أن المؤسسات التجارية **"بشكل مباشر وغير مباشر، مكنت وسهلت واستفادت من بناء المستوطنات ونموها"**. قدم تقرير بعثة تقصي الحقائق قائمة بعشرة أنشطة إما مرتبطة صراحةً بالمستوطنات أو تمكن وتدعم إنشائها وتوسيعها وصيانتها.

يفصل التقرير المنهجية الصارمة والمعقدة المستخدمة في تنفيذ ولاية مجلس حقوق الإنسان. راجع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعلومات التي كانت متاحة للجمهور أو وردت من مجموعة متنوعة من المصادر حول 307 شركة أولية. من بين هذه الشركات، تم فحص 192 شركة بعد استبعاد الشركات التي لم يشملها التفويض، أو التي لم تعد تشارك في الأنشطة العشرة المدرجة أو التي لم تكن هناك حقائق كافية لدعم الادعاءات المقدمة. في بعض الحالات، كشفت الأبحاث الإضافية عن 14 كيانًا تجاريًا إضافيًا ذات صلة بالشركات التي تم فحصها، بما في ذلك الشركات الأم والشركات التابعة لها، مما أدى إلى فحص إجمالي 206 شركة من إجمالي 321 شركة تمت مراجعتها بحلول النهاية عام 2017. يقع مقر غالبية هذه الشركات في إسرائيل أو المستوطنات (143)، وثاني أكبر مجموعة تقع في الولايات المتحدة (22). ويوجد الباقي في 19 دولة أخرى.

ويشير التقرير إلى أن **"انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمستوطنات منتشرة ومدمرة، وتطال جميع جوانب الحياة الفلسطينية". "بسبب تطوير المستوطنات والبنية التحتية، يعاني الفلسطينيون من قيود على حرية الدين والحركة والتعليم؛ حقوقهم في الأرض والمياه؛ الوصول إلى سبل العيش وحقهم في مستوى معيشي لائق؛ حقوقهم في الحياة الأسرية؛ والعديد من حقوق الإنسان الأساسية الأخرى ".**

ويضيف التقرير: **"تلعب الشركات دورًا مركزيًا في تعزيز إنشاء وصيانة وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية"**، مشددًا على أنه كجزء من عملية العناية الواجبة للشركات التي تسعى للعمل في بيئة معقدة مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة، **" قد تحتاج إلى النظر فيما إذا كان من الممكن الانخراط في مثل هذه البيئة بطريقة تحترم حقوق الإنسان ".** كما تم رفض السلام الاقتصادي أيضا من قبل حوالي 82٪ من العمال الفلسطينيين الذين صرحوا بأنهم سيتركون وظائفهم في المستوطنات، إذا كان هناك خيار آخر. [11]

نماذج من المدن والقرى الفلسطينية والاحتلال الصناعي طولكرم

تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تحقيق أكثر من هدف من خلال إنشاء منطقة صناعية في المنطقة. أولاً، ستعزل المنطقة الصناعية الاستيطانية القرى الجنوبية الواقعة ضمن قضاء طولكرم المعروف بقرى الكفريات عن محافظة طولكرم. ثانيًا، سيصبح الشارع الرئيسي الذي يربط مدينة طولكرم بقرى الكفريات ومحافظة قلقيلية جزءًا من المنطقة الصناعية بالمستوطنة. وهذا يعني أنه للذهاب إلى قلقيلية أو قريتي الكفريات، يحتاج سكان طولكرم إلى المرور عبر نابلس وبلدات أخرى، في رحلة تستغرق ساعة وربع بينما يستغرق الوصول إلى قرى الكفريات بضع دقائق. ثالثا، إن بناء مناطق صناعية في طولكرم وأجزاء أخرى من

فلسطينيون ينتفضون ضد خطط الاحتلال الإسرائيلي لبناء منطقة صناعية استيطانية على مئات الدونمات من الأراضي المصادرة من القرى الجنوبية لمحافظة طولكرم

الضفة الغربية هو آلية لاغتصاب المزيد من الأراضي ونهب المزيد من الموارد الطبيعية العائدة للفلسطينيين، والتي لن تفيد إلا المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين وأرباب العمل الذين يستوطنون الأراضي الفلسطينية المسروقة. رابعًا، المناطق الصناعية التي تقيمها الحكومة الإسرائيلية في المنطقة "ج" من الضفة الغربية (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وفقًا لاتفاقيات أوسلو) تشمل عادة مصانع لتصنيع الكيماويات والبلاستيك التي تضر بالتربة والمياه وتلوث الهواء. الآثار السامة للمصانع ستهدد حياة الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في الجوار مما دفع العديد منهم إلى مغادرة المنطقة من أجل حماية حياتهم. بعبارات أخرى،

قلقيلية بين الاحتلال اصناعي وجدار الفصل العنصري

عبر ثلاثة محددات "إسرائيلية" يستشري الاستيطان في قلقيلية في الضفة الغربية؛ ليحاصرها، ويحول أجزاء عديدة منها إلى نقاط تماس ساخنة ومواجهة متفجرة مع الاحتلال ومستوطنيه.

وفي أرجاء المحافظة تنغرس غصبًا 13 مستوطنة، و15 بؤرة استيطانية، و6 معسكرات، و5 حواجز عسكرية ثابتة، و10 مكبات للنفايات الصلبة والسائلة، بالإضافة لجدار الفصل العنصري، ما أوجد بيئة جغرافية معقدة، مزقت الأحياء والقرى الفلسطينية، وحولتها إلى جزر معزولة، يسهل التحكم بها.

وتعاني من تداعيات التقسيم الذي فرضته اتفاقية أوسلو على الضفة، وتوزيعها بين مناطق "أ" و"ب" و"ج" دون أي ترابط ومرجعيات إدارية مختلفة، ليستغل الاحتلال الاتفاقية، ويضع أغلب أراضي قلقيلية تحت سيطرته الأمنية، من خلال تصنيفها مناطق (ج).

في عام 1975 بدأ الاحتلال ببناء المستوطنات في محافظة قلقيلية؛ فبنى مستوطنة "كدوميم"، والتي تصنف على أنها مستوطنة مدنية سكنية، فيها الكثير من اليهود المتدينين المتطرفين، ومن اليهود "الفلاشا".

وبلغ التوسع الاستيطاني ذروته بين عامي 1980-1985؛ حيث بنى الاحتلال 8 مستوطنات على أراضي محافظة قلقيلية .

ويقدر عدد المستوطنين في المحافظة بنحو 44 ألف مستوطن حتى عام 2018،

يبلغ عدد المستوطنات في محافظة قلقيلية 13 مستوطنة، منها أربع مستوطنات تقع على أراضي محافظتي قلقيلية وسلفيت، وهي: كرني شمرون، وقصر موشي زوهر، وعمونوئيل، وعيتص أفرايم، في حين بلغ عدد البؤر الاستيطانية 15 بؤرة، **وبلغ عدد المناطق الصناعية فيها منطقتين.**

أقامت سلطات الاحتلال 15 بؤرة استيطانية في محافظة قلقيلية، وهذه البؤر غير معترف بها على أنها مستوطنات شرعية من حكومة الاحتلال، لكنها تخضع لحماية جيش الاحتلال.

المناطق الصناعية

يقيم الاحتلال منطقتين استيطانيتين، هما: **المنطقة الصناعية ألفيه منشة،** وتقع في جنوب غرب مستوطنة ألفيه منشة، ومساحتها حوالي 100 دونم حتى العام 2014، **وكذلك المنطقة الصناعية كرنيه شمرون،** وأقامتها سلطات الاحتلال في عام 1978، وتقع شرق قرية كفر لاقف، إلى الشمال من مستوطنة قرنيه شمرون، وتحيط بشارع قلقيلية/ نابلس من الجهة الشمالية، وتقدر مساحتها بحوالي 57 دونمًا.

وهذه المنطقة الصناعية تتسبب في تلويث البيئة الفلسطينية، بسبب مجاري المياه العادمة التي تصب في الأودية، كما تتسبب في انتشار الأمراض والأوبئة، وانبعاث الروائح الكريهة، وتشكل طبقة هوائية عازلة فوق المنطقة، إضافة إلى المخلفات الصلبة الناتجة عن هذه المنطقة الصناعية.

جدار الفصل العنصري

يمتد جدار الفصل العنصري بطول 53 كم على أراضي قلقيلية، وبعرض يتراوح من 120-55 مترًا، مدمرًا 5323 دونمًا، كما عزل 29354 دونمًا، وفق مدير مركز أبحاث الأراضي في نابلس.

وجاءت خطة جدار الفصل العنصري لتخلق مناطق عزل كاملة تحيط بقلقيلية من شمالها وجنوبها وشرقها وغربها، بحيث يصبح الخروج والدخول لا يتم إلا من المخرج الشرقي لها، تحت مراقبة شديدة واستفزازية من جيش الاحتلال.

ولجدار الفصل العنصري قسمان وهما: سياج يحيط بالمدينة من ثلاث جهات يتراوح عرضه من 55 إلى 115 مترًا، وجدار إسمنتي يحيط بالمدينة من الجهة الغربية، ويبلغ طوله 3 كم وارتفاعه 8 أمتار، ويقع هذا الجدار على أراضي المدينة التي احتلت عام 1967.

الأضرار والخسائر جراء الجدار

الأرض الزراعية:

أن جدار الفصل العنصري دمر 5323 دونما زراعيا، كما تضرر نتيجة إقامة الجدار 17 تجمعًا سكنيًّا في المحافظة؛ حيث كان الجدار يسير متعرجًا في أراضي هذه القرى، بهدف سلب أكبر قدر ممكن من أراضيها.

كما أدى إلى عزل 7 تجمعات سكنية خلف الجدار وهي: الرماضين الشمالي، والرماضين الجنوبي، وأبو فردة، وراس طيرة، وواد الرشا، والضبعة، ومعزل عزون عتمة.

الوضع الاقتصادي:

نتيجة لإقامة الجدار أغلقت حوالي 55% من المحلات التجارية، ونزحت إلى خارج المدينة (أكثر من 600 محل تجاري)، وحرمت المدينة من

دخلها الزراعي الذي يشكل 45% من اقتصادها العام.

أدت سياسة الحصار إلى إغلاق ونزوح أكثر من 60% من منشآت قلقيلية الصناعية، وتدمير 7 منشآت صناعية في المدينة تدميرًا كاملًا.

وفي الختام

تنتشر على طول وعرض الضفّة الغربيّة 132 مستوطنة رسميّة ونحو 135 مستوطنة غير رسميّة تُسمّى بؤرًا استيطانيّة غير مُرخصّة (المستوطنات التي لم تُصدّق الحكومة الإسرائيليّة على إقامتها). وقد غيّرت المستوطنات الإسرائيليّة الضفّة الغربيّة بحيث أنّ تأثيرها السيئ والهدّام بائن في شتّى مجالات الحياة، وفي كلّ مستوى من مستويات الحقوق الأساسيّة الخاصّة بسُكان المنطقة الفلسطينيّين.

يتجسّد هذا التأثير في سرقة ونهب مئات آلاف الدونمات التي أقيمت عليها المستوطنات، والمناطق الصّناعيّة، والطُرقات، والأراضي الزراعيّة، والمناطق السياحيّة وغيرها. وبغية حماية وجود المستوطنات الإسرائيليّة في المناطق الفلسطينيّة، يقوم الجيش الإسرائيليّ بضرب الحواجز، وفرض التقييدات الحركيّة على الفلسطينيّين، ويُقلّص أو يحظر وصولهم إلى أراضيهم، ويُبدي حضورًا مكثّفًا لقوّات الأمن في الميدان. وإلى جانب هذا كلّه، فإنّ كلّ مستوطنة تُشكّل مركزَ تأثير على مُحيطها، والكثير منها تُشكّل بؤرةً للعنف وارتكاب الجنح الجنائيّة ضدّ الفلسطينيّين ومُمتلكاتهم.

Endnotes

(1) مناحم أوسشكين: (14 أغسطس 1863-2 أكتوبر 1941) زعيم صهيوني روسي المولد 1889، تخرج كمهندس تقني من جامعة موسكو التقنية الحكومية، المعروفة اليوم باسم جامعة بومان التقنية الحكومية في موسكو. كان Ussishkin من بين مؤسسي حركة BILU وفرع Hovevei Zion في موسكو. كما انضم إلى جمعية بني موشيه التي أسسها أحد هام. سكرتير المؤتمر الصهيوني الأول (1897) وفي المؤتمر الصهيوني السادس (1903) عارض خطة استعمار أوغندا بدل فلسطين. في عام 1919، هاجر أوسيشكين إلى ما كان في طور التحول إلى فلسطين الانتدابية على متن السفينة رسلان. في عام 1920، عين رئيسًا للجنة الصهيونية في فلسطين. دعا في كراسه "برنامجنا" إلى تسوية جماعية على أساس الصهيونية العمالية. تحت تأثيره، دعمت الحركة الصهيونية بشكل نشط إنشاء المستوطنات الزراعية والمؤسسات التعليمية والثقافية والفنون التطبيقية اليهودية - التخنيون لاحقًا. "برنامجنا" إلى تسوية جماعية على أساس الصهيونية العمالية. تحت تأثيره، دعمت الحركة الصهيونية بشكل نشط إنشاء المستوطنات الزراعية والمؤسسات التعليمية والثقافية والفنون التطبيقية اليهودية - التخنيون لاحقًا.

(2) تأسست MERIP (مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات) في عام 1971 من قبل نشطاء من أجل السلام والعدالة الاجتماعية لتقديم تحليل نقدي للجمهور في الولايات المتحدة للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

(3) تحصل الشركات عمومًا على مزايا ضريبية باعتبارها "مؤسسات منتفعة" بموجب قانون تشجيع الاستثمارات الرأسمالية لعام 1959.

(4) ديوان رئاسة الوزراء، "تحديد المحليات والمناطق على أنها ذات أولوية وطنية - استمرار للنقاش"، (بالعبرية)، pmo.gov.il

(5) يوتام برجر، "تمت الموافقة على بناء منطقة صناعية على 300 دونم قرب مكابيم في منطقة ج"، (عبري)، هآرتس، 8 تشرين الثاني 2016.

(6) وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، "معلومات عن المناطق الصناعية" منشورة باللغة الإنجليزية والعبرية على الموقع الاليكتروني للوزارة، economy.gov.il

(7) صناعات الكرمل: شركة إسرائيلية خاصة تقوم بتصنيع وتسويق السجاد للتصدير المحلي والدولي. جزء من مجموعة الكرمل. يقع المصنع الرئيسي للشركة في منطقة شاحاك الصناعية، وهي جزء من مستوطنة شكيد في الجزء الشمالي من الضفة الغربية المحتلة. Carmel Floor Design Ltd.، شركة تصنيع سجاد نشطة تحت العلامة التجارية Carmel Group، تدير مصنعًا في المنطقة الصناعية الإسرائيلية بركان

(8) شركة D.N. Kol Gader شركة إسرائيلية خاصة متخصصة في الأسوار الأمنية للمطارات والموانئ والصناعات الدفاعية ومحطات الطاقة ومحطات الطاقة النووية ومراكز الاحتجاز ومنشآت السجون. يقع مقر الشركة في منطقة بركان الصناعية في الضفة الغربية المحتلة. تم توثيق أسوار الشركة في مستوطنات ونقاط تفتيش مختلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: في مستوطنة بركان (آذار 2014)، مستوطنة مسوا في غور الأردن (كانون الثاني 2013)، مستوطنة جيفع بنيامين (أيلول 2012)، القدس الشرقية (أبريل 2009) وفي حاجز إرتاح بواسطة محسوم ووتش (نوفمبر 2008).

(9) تالي هيروتي سوفوفر، "ذروة توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل: أكثر من 100،000 عامل قانوني" (باللغة بالعبرية) ذا ماركر، 31 أغسطس 2017.

(10) مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة، "مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يصدر تقريراً عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، باللغة الانجليزية ohchr.org/en.

(11) مركز الديمقراطية وحقوق العمال - فلسطين، "ملخص تنفيذي لدراسة حول العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية - الخصائص وظروف العمل"، dwrc.org.

شوارع القدس.. بصمة تاريخية تقاوم التهويد ومحو معالمها العربية

لم تتوانَ بلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة عن سياستها الممنهجة في تهويد وطمس المعالم العربية والإسلامية في المدينة، وصبغ شوارعها وأحيائها بطابع يهودي مُزور، كي تبدو لكل من يزورها ويُشاهدها كأنها مدينة يهودية غريبة عن عروبتها وهويتها الإسلامية.

وتستهدف سلطات الاحتلال أهم وأبرز شوارع القدس، تلك التي تشكل مركز الحياة فيها، كونها من الطرق التجاريّة الحيويّة والملاصقة للبلدة القديمة من الناحية الشمالية، بغية تهويدها وتغيير طابعها وحضارتها العريقة تحت حجة "التطوير والتجديد". ومن أهم الشوارع التي يطالها التهويد، شارعي السلطان سليمان والأنبياء الواقعان شمال سور البلدة القديمة، ويشكلان الامتداد الطبيعي للتواجد العربي والإسلامي والمسيحي في المدينة المحتلة، إذ احتفت بلدية الاحتلال بمواصلتها تغيير وطمس معالمهما. ويقول رئيس بلدية الاحتلال موشيه ليون: "إن البلدية تعمل لتحسين مظهر الأماكن العامة في المركز التجاري الرئيس، من خلال إنشاء حدائق خضراء، وترميم

واجهات المباني والمحال التجارية، وتغيير بلاط الأرضيات وأثاث الشوارع، وتركيب مظلات ملونة".

وشارع السلطان سليمان يمتد على الحد الشمالي المحاذي لأسوار البلدة القديمة من الخارج، يربط طريق أريحا شرق البلدة بطريق 60 السريع غربها، يلتقي به في نقطة تقع بين بابي العامود والجديد، سُميّ نسبةً إلى السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566)، الذي يرجع اليه الفضل في تسوير البلدة القديمة على شكلها الحالي.

وتقع على الشارع عدة معالم تاريخية وأثرية، منها متحف فلسطين للآثار (روكفلر)، مغارة سليمان، مدرسة الراشدية الثانوية، محطة باصات السلطان سليمان، مقبرة الساهرة، وكلية شميدت الألمانية للبنات.

وأما شارع الأنبياء، الذي يمثل جزءًا مهمًا من تاريخ المدينة المقدسة، فيمتد نحو كيلومتر طولًا من ساحة ميدان باب العامود شمالًا ليخترق الخط الوهمي ما بين شرق القدس وغربها، وينتهي بميدان يسمى "ديفدكا" هو عبارة عن تقاطع شوارع مهمة غربي القدس.

صياغة التاريخ

وضمن ما سمته "تطوير البنية التحتية"، تواصل بلدية الاحتلال العمل على تغيير معالم الشارعين وإنشاء مناطق للجلوس، إضافة لتجديد ساحة شركة الكهرباء في شارع صلاح الدين الأيوبي، وبناء جادة على طول شارعي السلطان سليمان والأنبياء، وتحويل مساحات المدينة الحالية إلى مساحات مخصصة للمشاة وزرع أشجار.

يقول الباحث المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب لم تتوقف سلطات الاحتلال يومًا عن مخططها لفرض وقائع جديدة على مدينة القدس، والعمل على إعادة صياغة تاريخها وهويتها العربية بما يتلاءم مع رواياته التلمودية.

ويوضح أيضا أن الاحتلال يستهدف أهم المواقع وأبرز الشوارع في المدينة لتهويدها وتغيير طابعها، باعتبارها تشكل عصب الحياة ومركزها الأساس، وهي الموصلة لأهم معلم أثري معماري يتمتع بمكانة استراتيجية في المدينة، وهو باب العامود.

ويشير إلى أن العمل ما يزال متواصلًا بشكل كبير ومتسارع في شارعي السلطان سليمان والانبياء، عبر إعادة تأهيل البنية التحتية وتغيير مسمياتها وعبرتها، ووضع بصمات تهويدية ولافتات بأسماء توراتية في تلك المنطقة، وزرع مراكز أمنية ونصب كاميرات المراقبة.

ويبين أن العمل، الذي يستمر لعدة أشهر، يبدأ من منطقة المصرارة - شارع الأنبياء ليتصل بباب العامود وشارع السلطان سليمان ويتقاطع مع شارع صلاح الدين الأيوبي حتى باب الساهرة.

دلالات رمزية

وبحسب أبو دياب، فإن الاحتلال يعمل وفق خطط واستراتيجيات طويلة تستهدف محو هوية القدس وثقافتها، لأن أهم ما يميزها هذه الشوارع والمواقع التاريخية والأثرية الهامة والموصلة للبلدة القديمة والمسجد الأقصى، لما تحمله من دلالات رمزية تدلل على عروبتها وهويتها الإسلامية.

وتسعى بلدية الاحتلال لوصل شوارع صلاح الدين والأنبياء والسلطان سليمان مع الجزء الغربي لمدينة القدس، ومسح "خط التماس"، بهدف

تسهيل وصول المستوطنين للمدينة. ويوضح أن "بلدية الاحتلال تحتفي بما حققته من إنجاز في تهويد وعبرنة تلك الشوارع، لأنه هدفها الرئيس طمس وتغيير هوية القدس وطابعها". ويؤكد الباحث المقدسي أن استمرار الاستهداف الإسرائيلي لشوارع القدس يهدف أيضًا لمسح الذاكرة الفلسطينية والعربية، ورسم ملامح وتاريخ جديد لها يتوافق مع المخططات والرؤية الاحتلالية.

"مزرعة في الوادي".. مشروع جديد لجذب آلاف المستوطنين واليهود للقدس

"مزرعة في الوادي".. عنوان لمشروع جديد أطلقته جمعية "إلعاد" الاستيطانية، بغية جذب آلاف المستوطنين في فلسطين المحتلة، واليهود من العالم إلى مدينة القدس المحتلة، ضمن المشاركة في فعاليات ونشاطات ما يسمى "الحديقة الوطنية"، التي أقيمت على أرض فلسطينية في بلدة سلوان.

وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية أن معلمًا سياحيًا جديدًا للاستيطان ظهر لأول مرة في مدينة القدس هذا الصيف تحت مسمى "مزرعة في الوادي"، إذ تعهدت جمعية "إلعاد" على موقعها الإلكتروني بتقديم "تجربة زراعية خاصة، تشبه تجارب المزارعين القدامى، تمامًا كما في العصور القديمة". وأوضحت أن الأنشطة في المزرعة ليست سوى جزء صغير من الجهد العام الذي بذلته الجمعية الاستيطانية مع توسيع نطاق وصولها في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، إلى وادي "بن هينوم" جنوب غربي القدس. وأضافت أن "الأنشطة في المزرعة وصلت إلى ذروتها، وتضمنت جولات للمستوطنين وجنود الاحتلال وطلاب المدارس الدينية اليهودية، وورش عمل حول عصر العنب وجني الزيتون ونقش الحجارة". وتُشرف الجمعية الاستيطانية على نحو 70 بؤرة استيطانية في بلدة سلوان، وتسعى للاستيلاء على أراضي ومنازل المقدسيين إما بالمال أو التحايل القانوني؛ لصالح الاستيطان والمستوطنين. وبإيعاز من بلدية الاحتلال، وضعت "إلعاد" يدها على أرض بملكية خاصة للفلسطينيين في سلوان، وحولتها إلى مزرعة استيطانية، وهي تستخدم النشاطات الزراعية، خاصة زراعة الأشجار، لتغيير ملامح الأرض الأصلية، وإنشاء تاريخ جديد منسجم مع "الرواية الصهيونية التلمودية" حول مدينة القدس. وتهدف من خلال أنشطتها في القدس والبلدة القديمة، إلى تعزيز "العلاقة اليهودية" في المدينة عبر الأجيال من خلال الجولات التعليمية، والإسكان، والإرشاد، والترويج لروايات مضللة. ويدعم المشروع الاستيطاني الذي تديره "إلعاد"، عدة مؤسسات احتلالية من بينها بلدية الاحتلال، وسلطة الطبيعة، وزارات الجيش والتعليم والزراعة والقضاء، وما تسمى وزارة شؤون القدس والتراث.

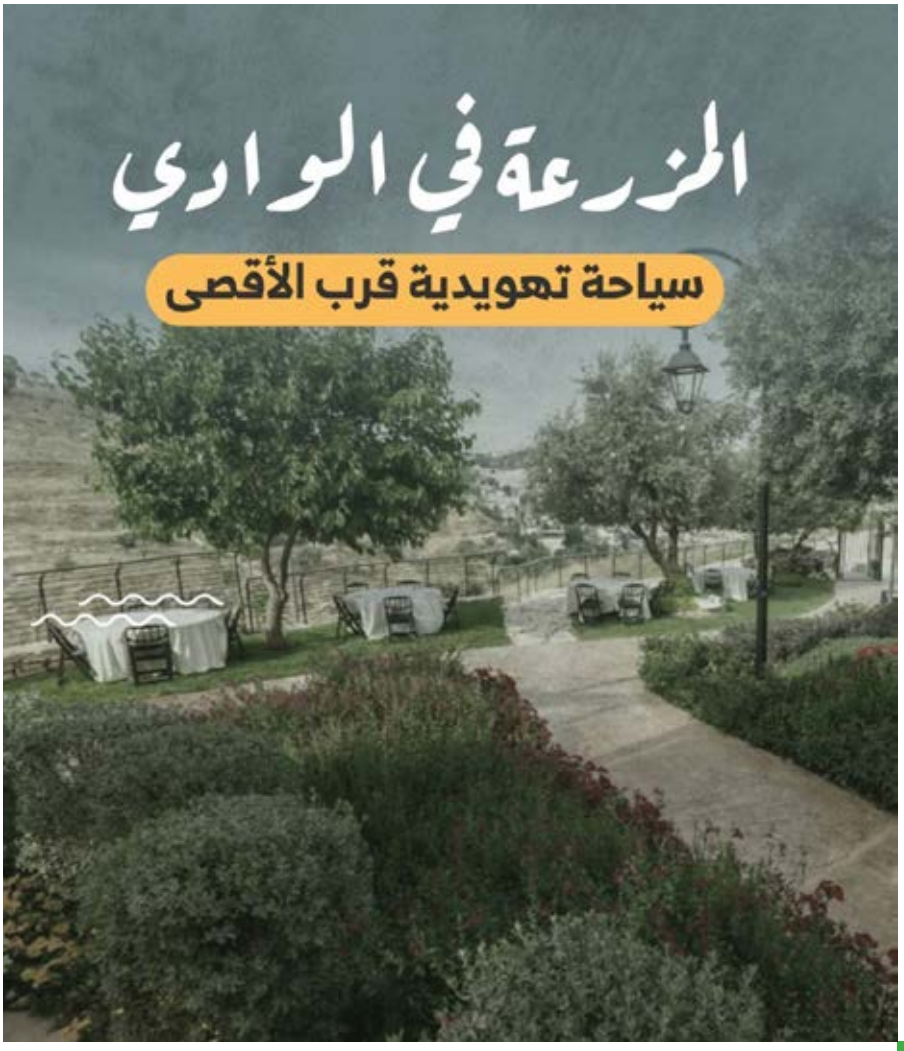

تهويد القدس

رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد ناصر الهدمي يقول إن جمعية "إلعاد" هي أحد أذرع الاحتلال التي تحظى بدعم رسمي كبير، من أجل تنفيذ مشاريعها التهويدية في مدينة القدس، والاستيلاء على منازل وعقارات المقدسيين. ويوضح أن إقامة الجمعية الاستيطانية أنشطتها سواء السياحية أو الفنية أو الرياضية وأي إنشاءات أخرى، تهدف

إلى مزيد من التغلغل واقتحام المستوطنين لبلدة سلوان تحديدًا، ومحاولة تطبيع دخول وخروج هؤلاء المستوطنين من الأحياء المقدسية، بحيث يصبح كأنه أمر طبيعي غير معترض عليه.
ويضيف أن محكمة الاحتلال تتغاضى عن أي وثائق مزورة تستخدمها جمعية "إلعاد" من أجل ادعاء ملكيتها لأملاك وعقارات مقدسية، وعن دورها في تهويد الأحياء المقدسية.
وبحسب الهدمي، فإن اقتحام المستوطنين داخل الأحياء يهدد أمن الفلسطينيين، ويعكر صفو الحياة الاجتماعية، ويؤدي أيضًا إلى حدوث نوع من الاحتكاك مع قوات الاحتلال، بعدما يتم تحويل تلك المناطق لثكنة عسكرية، لتأمين اقتحامات المستوطنين ونشاطاتهم.
ويتابع أن الجمعية الاستيطانية لا تتوقف عن مشاريعها بالقدس، بل تعمل بشكل حثيث على تنفيذ كافة مشاريع الاستيطان والتهويد وتزوير الملكيات والاستيلاء على عقارات المقدسيين، وإقامة نشاطات رياضية واجتماعية وسياحية لليهود.

تزوير التاريخ

أما عضو لجنة الدفاع عن أراض سلوان فخري أبو دياب فيوضح أن جمعية "إلعاد" تعمل على تهويد كل أحياء سلوان، وتحديدًا وادي الربابة، بدعم من مؤسسات الاحتلال المختلفة.
ويبين أن الجمعية الاستيطانية أقامت المزرعة على أرض فلسطينية خاصة تعود لعائلات في سلوان، بعد الاستيلاء عليها، بهدف جذب آلاف المستوطنين واليهود إلى المدينة المحتلة، وخاصة وادي الربابة، و"تقديم تجربة زراعية تُحاكي العصور القديمة، وإثبات أحقية وجود حضارة وثقافة يهودية في تلك المنطقة".
ويشير إلى أن "الجمعية وضعت في المنطقة المستهدفة مجسمات وزراعات قديمة وحيوانات كأنها من العصور القديمة، وتعمل على جلب المستوطنين إليها بحيث يُمارسون الزراعة ويؤدون طقوسًا تلمودية، ويعيشون حياة يومية لأجل ربطهم بالأرض والتعرف عليها، وكأنهم في حقبة "الهيكلين الأول والثاني" المزعومة.
وبحسب أبو دياب، فإن هذه الخطوة تشكل نوعًا من تزوير الحقائق والتاريخ، وغسل أدمغة اليهود والزوار، وكذلك فرض وقائع يهودية على الأرض الفلسطينية، وإيجاد ماض مزور على حساب تاريخنا وحضارتنا وهويتنا العربية الإسلامية.
ويحذر الناشط المقدسي من خطورة مثل هذه المشاريع في القدس، كونها تُسيطر على الأراضي الفلسطينية، وتجلب مزيد من المستوطنين واليهود إلى المدينة المقدسة، مطالبًا الجميع بالتصدي بكل قوة لهذه المشاريع.

— — — — — —

جماعات الهيكل" تسعى لنقل كل الرموز التوراتية للأقصى

قال رئيس أكاديمية الأقصى للوقف والتراث الشيخ ناجح بكيرات إن "جماعات الهيكل" المزعوم تسعى لنقل كل الرموز

التوراتية اليهودية للمسجد الأقصى المبارك، وتعمل على تحقيق ذلك خطوة خطوة، بغية فرض واقع جديد على المسجد.

وأضاف بكيرات بتاريخ 8 سبتمبر 2022، أن" الاحتلال الإسرائيلي يستغل أعياده ومناسباته لتمرير خطوات جديدة، ونقل كل رموزه التوراتية للمسجد الأقصى، بهدف تحقيق مكتسبات جديدة وخطيرة فيه على حساب المسلمين وحقهم الديني والتاريخي في المسجد، وهذا ما نخشاه". وحذر من خطورة تحضيرات ودعوات الجماعات المتطرفة لاقتحام الأقصى والنفخ بالبوق وإدخال القرابين، وغيرها خلال الأعياد اليهودية المقبلة، وأن "تصبح هذه الانتهاكات وكأنها شيء واقعي وطبيعي داخل المسجد المبارك".

كارثة خطيرة

وأوضح أن هذه الجماعات في كل مرة تنقل شيئًا جديدًا للأقصى، بدءًا من "الصلاة العلنية، ومن ثم السجود الملحمي، والاقتحامات بملابس فاضحة أو بلباس الكهنة، وصولًا إلى النفخ بالبوق". وأكد أن المسجد الأقصى لا يقبل القسمة ولا الشراكة، وأن على الأمة العربية والإسلامية أن تتحمل مسؤولياتها في الحفاظ على هذا الإرث العقائدي الديني، كي يبقى خالصًا للمسلمين وحدهم. وبين أن الأعياد اليهودية تشكل كارثة خطيرة على المسجد الأقصى والمقدسيين، لأنه يتخللها تصاعدًا غير مسبوق في وتيرة الاعتداءات والانتهاكات بحقهم. وأرجع بكيرات تغول سلطات الاحتلال بشكل كبير في انتهاكاتها بحق المسجد الأقصى والقدس لعدة أسباب: أولها الضعف العربي والإقليمي الذي شجع هذا الاحتلال ومستوطنيه على التغول باعتداءاتهم بهذا الشكل. والسبب الثاني، وفق بكيرات، يتمثل في "تعاضد واتفاق كل أذرع الاحتلال المختلفة وجماعاته المتطرفة على خدمة مشروع اقتحامات الأقصى، وتحويل مدينة القدس من عاصمة للشعب الفلسطيني إلى عاصمة يهودية، وهذا ما دفع جماعات الهيكل للإعلان جهرًا عن هذه الاقتحامات والمخططات".

وأما السبب الثالث، أن "جماعات الهيكل" أصبحت جزءًا من المنظومة الإسرائيلية الرسمية، والتي تسعى للحصول على أصوات أكبر في انتخابات الكنيست المقبلة. وأضاف "نحن أمام مشروع انتخابي، فكلما زادت انتهاكات واعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على المسجد الأقصى والمقدسيين كلما حصدوا مزيدًا من الأصوات، لذلك هم يريدون تصدير خلافاتهم وأزماتهم الداخلية على الأقصى للخروج منها".

توحيد الساحات

والمطلوب، وفقًا لبكيرات، ضرورة توحيد الساحات الفلسطينية والعربية والإسلامية، بأهدافها ورؤيتها نحو مواجهة مخططات الاحتلال والمستوطنين، والحفاظ على عروبة وإسلامية مدينة القدس وأن تبقى العاصمة الأبدية للفلسطينيين. وطالب المجتمع المقدسي بالاستمرار في الرباط والتجذر وإعمار المسجد الأقصى، كونها مسؤولية إذا تخلى عنها العالم لن يتخلى عنها أهل القدس، موجهًا رسالة لهم:" ابقوا متجذرين في رباطكم وثباتكم، وتحمل مسؤولياتكم في سبيل الدفاع عن مسجدكم المبارك". ووجه بكيرات رسالة لكل المطبعين مع الاحتلال، قائلًا: إن" الاحتلال إلى زوال، وما تقدموه له خطير على الأمة والمسجد الأقصى.. اتركوا التطبيع والهرولة نحو المحتل، واجعلوا بوصلتكم عربية إسلامية نحو مدينة القدس ومسجدها". وتستعد "جماعات الهيكل" المزعوم لتنفيذ سلسلة من البرامج التهويدية واقتحامات واسعة للمسجد الأقصى، بمناسبة موسم الأعياد اليهودية الذي يبدأ بتاريخ 26 سبتمبر 2022، ويستمر حتى أكتوبر 2022.

وستشهد الفترة القادمة انطلاق موجة عاتية من العدوان الاستيطاني على الأقصى، من اقتحامات للمسجد، ونفخ في البوق، وذبح للقرابين، والرقص واستباحته سعيًا لتهويده بشكل كامل وفرض واقع جديد فيه. وتعد كل هذه الخطوات محاولات إسرائيلية للتأكيد على أن الأقصى هو ذاك "الهيكل" المزعوم، إلى جانب ذلك، تُجري "جماعات الهيكل" سباق أعداد سنوي للوصول إلى رقم قياسي للمقتحمين على مدى أيام "عيد العُرش" الثمانية. ويرى نشطاء وشخصيات مقدسية أن الطريق إلى منع تكرار هذه الاقتحامات مفتوح اليوم، بالتعبئة والاستعداد ووضع الأقصى في قلب الأولوية الشعبية. ودعوا لاستنهاض الإرادة الشعبية وتمهيد ظروف استحضارها واستدامتها، وأن تكون الأولوية الأولى التي تنصب لأجلها الجهود والإمكانات، إن كان الأقصى مقدسًا بحق في القلوب.

— — — — — —

خطط استيطانية لبناء 3885 وحدة بالقدس تمهد لإقامة "القدس الكبرى"

تعتزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي المصادقة على بناء 3885 وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس المحتلة، ومحيطها، من شأنها أن تؤدي لإغلاق المنطقة الشرقية من المدينة بشكل كامل، وتُحول القرى الفلسطينية إلى معازل محاصرة بالمستوطنات، تمهيدًا لإقامة ما يسمى بمشروع "القدس الكبرى".

ونظرت "لجنة التخطيط اللوائية الإسرائيلية" في القدس، بتاريخ 12 سبتمبر 2022، في مخططات لبناء 473 وحدة استيطانية في مستوطنة "جفعات هشاكيد" على أرض مساحتها 38 دونمًا في شرافات شرق وغرب

بلدة بيت صفافا جنوب شرقي المدينة. وفي 2 سبتمبر 2022، نظر "المجلس الأعلى للتخطيط" التابع لما تسمّى الإدارة المدنية الإسرائيلية، في مخططات بناء 3412 وحدة استيطانية في مستوطنة "E1" شرق المدينة المحتلة. وقالت منظمة "عير عاميم" الإسرائيلية إن اللجنة الإسرائيلية ستجري، بتاريخ 11 سبتمبر 2022 مناقشة إضافية حول المخطط (TPS 969162) لمستوطنة "جفعات هشاكيد" الجديدة في بيت صفافا، لافتة إلى أنه يتضح من المداولات إمكانية رفع عدد الوحدات إلى 750. ورجحت أن يصادق المجلس الأعلى للتخطيط التابع للإدارة المدنية على المخططين الاستيطانيين الرئيسيين في "E1"، مما يهدد بتشريد ما يقرب من 3000 فلسطيني يعيشون في مجتمعات بدوية صغيرة في المنطقة، بما في ذلك الخان الأحمر، إلى جانب تداعياته الجيوسياسية المميتة.

أسرلة القدس

المختص في شؤون الاستيطان بسام بحر يقول إن المصادقة على مخططات استيطانية جديدة في القدس يأتي ضمن سياسة الاحتلال لتهويد المدينة وأسرلتها، وجلب أكبر عدد ممكن من المستوطنين للمدينة، وصولًا لتغيير الواقع الديمغرافي فيها. ويشير إلى أن سلطات الاحتلال تسعى لإقامة 1400 وحدة استيطانية أيضًا في مستوطنة "جيلو" جنوب غربي القدس، بغية ربط المدينة بالتجمع الاستيطاني "غوش عتصيون". ويضيف أن حكومة الاحتلال تسعى لتنفيذ ما تسمى خطة "القدس الكبرى"، والتي تقوم على إنشاء عدة مشاريع استيطانية سواء في داخل المدينة أو محيطها. ويوميًا هناك قرارات إسرائيلية جديدة بإنشاء وحدات استيطانية، وبناء في المستوطنات المحيطة بالمدينة سواء المناطق الشمالية أو الجنوبية أو الشرقية.

ويتابع "نحن نواجه حملة إسرائيلية شرسة على المدينة المحتلة بشكل خاص، والضفة الغربية عامةً، تستهدف كل ما هو موجود على الأرض، من خلال عدة إجراءات ممنهجة وغير مسبوقة، تهدف إلى خلق واقع استيطاني جديد". ويوضح أن كافة أذرع الاحتلال المتمثلة في المحكمة العليا الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس، والمجلس الأعلى للاستيطان، و"حارس أملاك الغائبين" تعمل من أجل السيطرة على أراضي المواطنين في المدينة المحتلة أو غيرها من المناطق.

تهجير طوعي

ولهذه المخططات الاستيطانية، كما يقول بحر، مخاطر وانعكاسات خطيرة على السكان المقدسيين، كونها تهدف لخلق واقع جديد، يقوم على إفراغ المدينة المقدسة من سكانها أصحاب الأرض الأصليين، وتهجيرهم طوعيًا إلى أماكن خارج المدينة، مما يؤدي إلى

فرض واقع يصعب عليهم العيش فيه. ويضيف أن إقامة مثل هذه المشاريع الاستيطانية سيؤدي إلى تضييق الخناق على المواطن المقدسي اقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا، ومحاصرة التجمعات الفلسطينية بالمستوطنات. وبحسب المختص في شؤون الاستيطان، فإن الاحتلال يحاول السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس، مختلقًا عدة ذرائع وأساليب لأجل تحقيق هذا الهدف، كما حصل قبل أسبوعين من تسجيل 16 دونمًا من أراضي بلدة أبو ديس بأسماء يهود، بحجة أن هذه الأراضي كان يمتلكها اليهود منذ عام 1917. ويلفت إلى أن هذه الإجراءات تأتي ضمن سياسة الاحتلال لتفريغ المناطق الفلسطينية والسيطرة وضم أكبر عدد ممكن من الأراضي في القدس. ويؤكد أن سلطات الاحتلال تسعى لمصادرة نحو 67 ألف دونم تبدأ من منطقة شرقي أبو ديس حتى قرية مخماس، وتفريغ كافة التجمعات البدوية فيها البالغ عددها 26 تجمعًا، وإزالتها كاملًا، بغية التوسع الاستيطاني وبناء مستوطنات جديدة.

والأحد، حذرت هيئة مقاومة الجدار والاستيطانية من مصادقة الاحتلال على مخططين استيطانيين في القدس، حيث سيتم بموجبهما بناء أكثر من 3412 وحدة استيطانية جديدة على مساحة تقدر بـ 2100 دونم في المنطقة الواقعة على تخوم البوابة الشرقية للقدس. وأشارت إلى أن المصادقة على المخططين من شأنه أن يعرض حوالي 2000 فلسطيني يعيشون في مجتمعات بدوية صغيرة في هذه المنطقة (جبل البابا، واد الجمل، بير المسكوب (2-1)، واد سنيسل، وبدو أبو جورج)، لخطر التهجير القسري.

وقالت إن تنفيذ المخططين سيؤدي إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وإغلاق المنطقة الشرقية من القدس بشكل كامل، ومحاصرة مناطق (عناتا، الطور، وحزما) بالبناء الاستيطاني، بما يمنع إمكانية التمدد المستقبلي إلى الشرق، مما سيؤدي إلى عزل القدس كعاصمة لدولة فلسطين، وإمكانية تطورها باتجاه الشرق.

— — — — — —

كابوس الهدم يطارد حي عين اللوزة لمحاصرة المسجد الأقصى

تعيش عائلة المقدسي إلياس أبو سنينة لحظات عصيبة، خشيةً من إقدام جرافات بلدية الاحتلال الإسرائيلي بأي لحظة، على تنفيذ قرار هدم منزلها ومحلها التجاري في حي عين اللوزة ببلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى المبارك.

ومؤخرًا، سلمت بلدية الاحتلال المقدسي أبو سنينة قرارًا بهدم منزله البالغ مساحته 110 أمتار، ومحله التجاري، بحجة البناء دون ترخيص، ليحول حياتهم إلى قلق وخوف دائم، من فقدان المأوى الوحيد لهم وتحويله إلى ركام. وحي عين اللوزة يمتد على مساحة 870 دونمًا، يسكنه 3400 نسمة، ويعتبر نقطةَ وصل هامة بين جنوب القدس من جهة والبلدة القديمة من جهةٍ أخرى.

خوف وقلق

يقول أبو سنينة والألم يعتصر قلبه، إن سلطات الاحتلال سلمته قبل عدة أيام، أمر إخلاء لمحله التجاري في الحي، بالإضافة إلى 6 محلات أخرى، بهدف توسعة شارع عين اللوزة ليصبح عرضه 30 مترًا. ويعتاش أبو سنينة من محله التجاري، الذي يُساعده على توفير احتياجات ومستلزمات عائلته، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي نعاني منها بفعل الإجراءات الاحتلالية.

ويوضح أن الأمر لم يتوقف على ذلك، بل تسلم أيضًا إخطارًا آخر بهدم منزله الذي بناه قبل 21 عامًا، ويأوي عائلته وأطفاله، ويتخوف من هدمه بأي وقت. ويضيف أن سلطات الاحتلال تريد هدم منازلنا ومنشآتنا التجارية لطردها وتهجيرنا من المدينة وتضييق الخناق علينا من كافة النواحي، لكن نحن سنبقى هنا صامدين، لن نترك منازلنا حتى لو هُدمت.

وقبل عدة أيام، وزعت طواقم بلدية الاحتلال أوامر هدم على عدة منازل ومحال تجارية في حي عين اللوزة، من أجل تنفيذ مخططات استيطانية وإقامة "مسارات وحدائق تلمودية".

ومنذ سنوات طويلة، يخوض سكان عين اللوزة معارك قانونية في محاكم الاحتلال ضد تنفيذ هدم عشرات المنازل والمنشآت التجارية، لكنها رفضت كل الاستئنافات المتعلقة بذلك.

محاصرة الأقصى

ويؤكد أن سلطات الاحتلال تسعى لمحاصرة المسجد الأقصى بالمستوطنات و"الحدائق التوراتية"، في مقابل تقليل عدد الفلسطينيين في المنطقة المحيطة بالمسجد، لذلك تصعد من استهدافها لأحياء سلوان بالهدم والاستيطان وعمليات التهجير القسري.

وبحسب أبو دياب، فإن توزيع إخطارات الهدم في عين اللوزة تهدف لتهجير الناس وطردهم من منازلهم ومنشآتهم التجارية وخنق اقتصادهم، بغية تجسيد وترجمة مخططاته التهويدية فعليًا على أرض الواقع في المدينة المقدسة.

ويلفت إلى أن بلدية الاحتلال بدأت بشكل متسارع بتنفيذ هذه المخططات ومحاولة طرد السكان المقدسيين، وتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي.

ويبين أن الهجمة على القدس اشتدت بشكل

كبير في الآونة الأخيرة، خاصة مع اقتراب انتخابات الكنيست الإسرائيلية المقررة في نوفمبر 2022، لأجل كسب مزيد من أصوات المستوطنين واليمين المتطرف، والذين ينفذون أجندة واستراتيجية حكومة الاحتلال في مدينة القدس.

ويتابع أن "الاحتلال يريد أن يشغل الشعب الفلسطيني وأهل القدس بقضايا الهدم وغيرها، ويضعهم في دوامة الخوف والرعب دائمًا من أجل إبعادهم وصرفهم عن مقاومته ومواجهة انتهاكاته ومخططاته المتواصلة، والتفريغ للتصدي لها".

ويتوقع الناشط المقدسي زيادة شراسة الهدم في الأيام المقبلة بالمدينة المحتلة، ومحاولة الاحتلال لتصفية وجودنا كفلسطينيين، و"كلما اقتربت الانتخابات ازداد الاحتلال تغولًا وتوحشًا في القدس والأقصى".

شروط تعجيزية

أما عضو لجنة المتابعة في حي عين اللوزة خالد أبو تاية فيقول إن 180 منزلًا ومنشأة تجارية في الحي لديها قضايا في محاكم الاحتلال وبلديته بشأن عملية الهدم، وأن أكثر من 80 منزلًا ومنشأة منهم تلقت إخطارات بالهدم أو التفريغ أو مراجعة بلديات الاحتلال خلال شهر أغسطس 2022.

ويوضح أن 20 منزلًا في الحي صُدر بحقهم أوامر هدم نافذة ونهائية، ويتخوف سكانها من إقدام جرافات بلدية الاحتلال بأي لحظة على تنفيذها وتشريدهم في العراء.

ويشير إلى أن 2% من المنازل فقط في بلدة سلوان لديها تراخيص بناء، في حين لا تمنح سلطات الاحتلال للمقدسيين بالحصول على التراخيص وتضع شروطًا تعجيزية أمامهم، كما اشترطت على السكان اقتطاع 60% من أراضيهم البالغة مساحتها 480 دونمًا، بحجة إقامة مرافق عامة.

وقبل 8 سنوات- كما يوضح أبو تاية، هدمت جرافات الاحتلال محلات تجارية لأحد المقدسيين في بلدة سلوان، واليوم تطالبه من خلال المحكمة، بدفع 85 ألف شيكل أجرة الهدم لبلدية الاحتلال.

ولم تقتصر انتهاكات الاحتلال على قرارات الهدم فقط، بل تطال النشطاء وأعضاء لجنة المتابعة بالحي من خلال الملاحقة والاستدعاء، والتهديد بالاعتقال في حال تنظيم أي فعالية احتجاجية ضد أوامر الهدم.

قائمة "عمداء الأسرى" ترتفع إلى 273 أسيرا

أفادت هيئة شؤون الاسرى والمحررين، بتاريخ 2 سبتمبر 2022، بأن قائمة "عمداء الأسرى"، وهو مصطلح يُطلقه الفلسطينيون على من مضى على اعتقالهم في سجون الاحتلال الاسرائيلي أكثر من 20 سنة على التوالي، ارتفعت بشكل لافت لتصل اليوم إلى 273 أسيرا، وذلك بعد أن انضم إليها قسرا 23 أسيرا خلال شهر أغسطس 2022، من المحافظات كافة.

وقالت الهيئة، في تقرير إن من بين هؤلاء يوجد 38 أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من 25 سنة، وهؤلاء يَطلق عليهم الفلسطينيون مُصطلح "جنرالات الصبر"، ومنهم 25 أسيرا معتقلين منذ ما قبل "اتفاقية أوسلو" وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهم ما يُعرفوا بالدفعة الرابعة التي تنصلت حكومة الاحتلال من الإفراج عنهم في إطار التفاهمات السياسية برعاية أميركية عام 2013.

وأضافت أن من بين هؤلاء الأسرى يوجد 17 أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من 30 سنة بشكل متواصل، ويُطلق عليهم "أيقونات الأسرى"، ومن بينهم 8 أسرى مضى على اعتقالهم أكثر من 35 سنة، أقدمهم الأسيران كريم وماهر يونس، المعتقلان منذ يناير عام 1983، أي منذ قرابة 40 سنة.

وأوضحت أنه وبالإضافة إلى هؤلاء الأسرى، يوجد 49 آخرين ممن تحرروا في صفقة "شاليط" في أكتوبر 2011، ومن ثم أعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم منتصف عام 2014، وأعادت لهم الأحكام السابقة، وأبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي أمضى، على فترتين، أكثر من 42 سنة في سجون الاحتلال.

وقالت الهيئة إن هذه الأرقام خطيرة وغير مسبوقة، إذ لم يسجل من قبل العدد الكبير ممن أمضوا أكثر من 20 سنة، وهي

مرشحة للارتفاع أكثر خلال الأسابيع والشهور المقبلة، ما يستوجب من الكل الفلسطيني إبقاء هذا الملف مفتوحا ومنح هؤلاء الأسرى القدامى المزيد من الاهتمام وتسليط الضوء على قضاياهم ومعاناتهم ومعاناة ذويهم المتفاقمة.

— — — — — —

73 أسيرا مريضا استشهدوا في سجون الاحتلال منذ 1967

قال نادي الأسير الفلسطيني، بتاريخ 10 سبتمبر 2022: إن 73 أسيرًا فلسطينيًا استشهدوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، نتيجة سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها إدارة السجون.

وأضاف النادي، في بيان له، أن "هؤلاء الشهداء، من 231 شهيدًا من شهداء الحركة الأسيرة منذ عام 1967".

وأشار إلى أنّ معطيات خطيرة شهدتها قضية الأسرى المرضى خلال السنوات القليلة الماضية؛ "حيث شكّلت جريمة الإهمال الطبي، إلى جانب سياسة التعذيب، أبرز السياسات التي أدت إلى استشهاد أسرى، بما في ذلك من أدوات قمعية، وتنكيلية كثيفة، تستخدمها إدارة السجون بحقّ الأسرى".

وأوضح أن نحو 600 أسير مريض في سجون الاحتلال ممن تم تشخيصهم على مدار السنوات الماضية يواجهون أوضاعا صحية صعبة.

وبيّن أن من هؤلاء الأسرى "نحو 200 أسير يعانون أمراضًا مزمنة، و23 أسيرًا مصابون بالأورام والسرطان بدرجات مختلفة، أصعبها حالة الأسير ناصر أبو حميد، الذي يواجه خطر الشهادة في أي لحظة".

وأعلن نادي الأسير، في 3 سبتمبر 2022، استشهاد المعتقل الفلسطيني موسى أبو محيميد (40 عامًا) في مستشفى "أساف هروفيه" الإسرائيلي، نتيجة سياسة الإهمال الطبي، التي تتبعها إدارة سجون الاحتلال بحق الأسرى المرضى.

ويعدُّ سجن الرملة، الذي يُطلق عليه الأسرى اسم "المسلخ" شاهدًا على الموت اليومي الذي يعيشونه، ويرسف فيه نحو 18 أسيرًا مريضًا وجريحًا في ظروف مأساوية، بحسب نادي الأسير.

وبلغ العدد الإجمالي للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر يوليو 2022، 4550، منهم 27 سيّدة، و175 طفلاً، ونحو 670 معتقلاً إداريًّا، وفق مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى.

— — — — — —

"هيئة الأسرى" تكشف عن الحالة الصحية للأسيرين عربيد وزيدان القابعين في معتقل "نفحة"

كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريخ 4 سبتمبر 2022، عن الحالة الصحية التي يعانيها الأسيران سامر عربيد (45 عاما) من مدينة رام الله المعتقل منذ 25/9/2019، ونزار زيدان (60 عاما) من بلدة بير نبالا شمال غرب القدس المعتقل منذ عام 2002، القابعان في معتقل "نفحة" الصحراوي.

وأوضحت الهيئة، في بيان لها بتاريخ 4 سبتمبر 2022، نقلا عن محاميها معتز شقيرات، أن الأسير عربيد ما زال يعاني من عدة أضرار بجسده نتيجة التعذيب القاسي الذي تعرض له خلال التحقيق معه، والذي سبب له عدة مشاكل صحية، فأصبح يشتكي من انزلاق في الفقرات في منطقة الظهر والرقبة، وهو بحاجة ماسة إلى تحويله لإجراء جلسات علاج طبيعي للتخفيف من حدة الآلام.

وأضافت أن الأسير عربيد يعاني، أيضا، من فقدان السمع بأذنه اليمنى بنسبة 60%، وقد أُجريت له الفحوصات التي تؤكد حاجته لوضع سماعة، لكن إدارة السجون تتعمد إهمال حالته الصحية ولم تستجب لأي مطلب بعد.

وبخصوص الأسير زيدان المحكوم بالسجن لـ 37 عاما، بين الهيئة أن وضعه الصحي تفاقم قبل 4 سنوات بعد إصابته بورم حميد في سقف الحلق، وخضع حينها لثلاث عمليات جراحية تم خلالها قلع جميع أسنانه، ونتيجة لذلك أصبح يشتكي من صعوبة في مضغ الطعام، وبدأت عظام الفك بالتآكل بسبب الالتهابات، بالإضافة إلى ذلك فهو يعاني من مشاكل في القلب والرئة والكلى والعمود الفقري ويستخدم العكاز للمشي والحركة، وهو بحاجة لرعاية طبية مستمرة نظرا لمشاكله الصحية العديدة.

وقالت الهيئة إن الأسرى الفلسطينيين يعانون الأمرين داخل سجون الاحتلال الاسرائيلي، فهم في صراع دائم ما بين قسوة الأسر الذي يفتقد إلى أدنى مقومات الحياة الانسانية، وبين خضوعهم إلى سياسة الإهمال الطبي المتعمد، الأمر الذي أدى لازدياد أعداد الأسرى المرضى، واكتشاف أمراض مفاجئة وخطيرة تجعلهم يكابدون الآلام بشكل مستمر.

وطالبت المؤسسات الإنسانية والحقوقية العربية والدولية بالضغط على الاحتلال للإفراج عن الأسرى المرضى وإنقاذ حياتهم، والالتزام بمواد وبنود اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والقانون الدولي الإنساني بالتعامل مع الأسرى والمعتقلين.

— — — — — —

مطالبات بحملة دولية لإنقاذهم.. 600 أسير فلسطيني يعانون أمراض خطيرة بسجون الاحتلال

قال المختص بشؤون الأسرى

الفلسطينيين، عبد الناصر فروانة، إن نحو 600 أسير فلسطيني يعانون في سجون الاحتلال الإسرائيلي من الأمراض، بينهم من هو مصاب بأمراض خطيرة كالسرطان، ومن يحتضر مثل ناصر أبو حميد، إضافة إلى من يعاني الإعاقة الجسدية والنفسية أو الحسية.

وقال فروانة في تصريحات، بتاريخ 10 سبتمبر 2022، إن جميع الأسرى يتم احتجازهم في ظروف «لا إنسانية»، ولا يتلقون الرعاية الطبية اللازمة ويتعرضون للإهمال الطبي المتعمد، مما يفاقم من معاناتهم ويؤدي إلى استفحال المرض وقد يكون سببا في استشهاد بعضهم، كما حصل من قبل مع أمثالهم، وفقا لوسائل إعلام عالمية اليوم.

وأكد فراونة أن العمل من أجلهم ومن أجل إنقاذ حياتهم واجب على الجميع، وتدويل الملف الطبي بات ضرورة ملحة، مطالبا كافة المؤسسات واللجان المعنية بقضايا الأسرى وحقوق الإنسان والتحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين، إلى التوافق فيما بينها ووضع رؤية مشتركة لتدويل الملف الطبي ، مشدد على أهمية البدء بإطلاق حملة دولية جادة لإنقاذ حياة الأسرى المرضى، وحماية الآخرين من خطر الإصابة بالأمراض في ظل سوء الأوضاع الصحية وتدني مستوى الرعاية الطبية والإهمال الطبي المتعمد.

— — — — — —

مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل "607" فلسطينياً خلال شهر أغسطس 2022

اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر أغسطس 2022، (607) فلسطينيًا/ة من الأرض الفلسطينية المحتلّة، من بينهم (59) طفلاً، و(13) من النساء، وشكلت حالات الاعتقال في القدس النسبة الأعلى كما في كل شهر، تليها الخليل، وبيت لحم، وجنين.

وشهد شهر أغسطس 2022، كثافة عالية في الانتهاكات والجرائم التي نفّذها الاحتلال، بما فيها، الإعدامات الميدانية، وسياسة العقاب الجماعي، وتنفيذ مزيد من عمليات الاعتقال المنظمة، والتي رافقها انتهاكات جسيمة بحق المعتقلين وعائلاتهم، ووصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها وعمليات الانتقام بعد نقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف، عدا عن تسجيل إصابات متفاوتة منها بليغة بين صفوف المعتقلين برصاص جيش الاحتلال.

وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان؛ (هيئة شؤون الأسرى، نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة- القدس)، إلى أنّ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ نحو (4650) أسيراً، وذلك حتّى نهاية شهر أغسطس 2022، من بينهم (32) أسيرة، ونحو (180) قاصرًا، و(743) معتقلًا إداريًّا من بينهم أسيراتان، وأربعة أطفال. وكانت أعلى نسبة اعتقالات خلال أغسطس في القدس، بلغت (148) حالة، من بينها (30) طفلاً وقاصراً، و(7) من النساء، تليها الخليل بـ(118) حالة، وبيت لحم بـ(96) حالة اعتقال، فيما بلغ عدد أوامر الاعتقال الإداريّ الصّادرة خلال الشّهر؛ (272) أمراً، منها (143) أمراً جديداً، و(129) أمر تجديد.

إسرائيليات

الأمم المتحدة: "إسرائيل" هدمت نحو 9 آلاف مبنى فلسطينيّ بـ 13 عاما

أظهر تقرير للأمم المتحدة، بتاريخ 3 سبتمبر 2022، أن قوات الاحتلال هدمت نحو 9 آلاف مبنى فلسطيني، وهجرت آلاف الفلسطينيين من منازلهم، منذ عام 2009، وحتى نهاية أغسطس 2022.

وقال مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا": إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي "هدمت 8 آلاف و746 مبنى فلسطينيًّا"، مضيفًا أن "عمليات الهدم أدت إلى تهجير نحو 13 ألف فلسطيني، وألحقت أضرارًا بنحو 152 ألفًا آخرين".

وأشار التقرير إلى أن "عمليات الهدم أدت إلى حدوث أضرار بنحو ألف و559 منزلاً، وأن المباني المهدمة قد تكون سكنية، أو متعلقة بسبل العيش، أو مرتبطة بالخدمات، أو جزءًا من البنية التحتية".

وأضاف أن هذه المعطيات "تشمل مبانيَ هدمتها سلطات الاحتلال مباشرةً، أو أجبرت أصحابها على ذلك".

وجاء في التقرير أن عمليات الهدم تنفذ عادة "بسبب عدم وجود تصاريح إسرائيلية، والتي يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها، أو قد تكون لأسباب عقابية، والتي يتم تنفيذها جزءًا

من الأنشطة (الاعتداءات) العسكرية"، بهدف ردع مقاومين محتملين. وتشكل سياسة هدم المنازل الفلسطينية منهجية إسرائيلية قديمة منذ نشأة دولة الاحتلال عام 1948؛ فقد دمرت منذ النكبة أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية.

في السياق ذاته، أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، اليوم السبت، عائلة مقدسية على هدم منزلها قسرًا، في بلدة سلوان، جنوبي المسجد الأقصى المبارك، في مدينة القدس المحتلة.

وقالت مصادر محلية: إن بلدية الاحتلال في القدس أجبرت عائلة "هادية" على هدم منزلها قسرًا، بدعوى البناء دون ترخيص، في حين شرعت العائلة المقدسية بهدم منزلها؛ تفاديًا لدفع غرامات مالية وأجرة الهدم للبلدية.

ويعيش في منزل عائلة "هادية" ثلاث أُسر، وتبلغ مساحته 120 مترًا مربعًا، وهو قائم منذ 12 عامًا، حيث تحاول العائلة ترخيصه منذ سنوات.

ومؤخرًا، أصدرت بلدية الاحتلال قرار الهدم النهائي، وأمهلت العائلة عدة أيام لتنفيذ القرار، أو أن تنفذ البلدية الهدم مع تحمل العائلة تكاليف الهدم التي تصل إلى عشرات آلاف الشواكل.

وبلغ عدد عمليات الهدم لمنشآت سكنية وتجارية في القدس، خلال النصف الأول من العام الجاري، 90 عملية هدم، منها 79 عملية هدم ذاتية، تركزت في بلدات سلوان، والعيسوية، وجبل المكبر والطور، وفق مؤسسات مختصة.

— — — — — —

"لسنا أرقاما".. شهادات حول حصار غزة بمهرجان في ببريطاني

حذرت أورلي نوي رئيسة مركز شارك أعضاء من مشروع "لسنا أرقامًا" -أحد مشاريع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان- بشهادات حية حول حصار غزة و"الهجمات العسكرية" الإسرائيلية على القطاع خلال مهرجان "الحزام الأخضر" الذي أقيم في مقاطعة "نورثامبتونشير" وسط بريطانيا.

وفي جلستين منفصلتين من تنظيم منظمة "آموس ترست" الشريكة، عبر "أحمد الناعوق"، عضو مجلس إدارة المشروع، و"ملك مطر"، الكاتبة في المشروع، عن تجاربهما في العيش تحت الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2006، من خلال كلمات ولوحات صوّرت معاناة سكان القطاع الذين تجاوز عددهم المليوني نسمة، وفق ما نشره المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بتاريخ 5 سبتمبر 2022.

وتحدث "الناعوق" عن فكرة ومنجزات مشروع "لسنا أرقامًا" الذي أطلقه الأورومتوسطي مطلع عام 2015، بما في ذلك الحاضنة التي يوفّرها المشروع للشباب ضحايا الاحتلال ممن يستخدمون الفن والكتابة للتعبير عن قضاياهم ومجتمعاتهم.

وقال "الناعوق" خلال جلسة المهرجان الذي عقد من 26 إلى 29 أغسطس 2022: "بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 بأشهر معدودة، أطلق المرصد الأورومتوسطي مشروع "لسنا أرقامًا"؛ لتمكين الشباب واللاجئين الفلسطينيين من إسماع العالم صوتهم، ونشر قصصهم الإنسانية التي عادة ما تختفي خلف الأرقام".

وأضاف: "نطمح من خلال مشروع "لسنا أرقامًا" إلى كسر الصورة النمطية

السلبية المنتشرة في المجتمع الغربي عن الضحايا، وتحدي التغطية الإعلامية الغربية المنحازة وغير المهنية".

وأشار إلى أنّ "إسرائيل كرّست سياسات الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية، حيث وقع الشباب واللاجئون ضحايا لتلك السياسات، مضيفًا: "نقدّم في مشروع لسنا أرقامًا منبرًا لهؤلاء الضحايا لكتابة قصصهم الشخصية وإسماع أصواتهم".

وفقد "الناعوق" -كان يبلغ من العمر حينها 19 عامًا فقط- شقيقه في الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2014، إذ ألهمته قصّة شقيقه فكرة إطلاق المشروع.

ومهرجان "الحزام الأخضر" مهرجان سنوي يقام عادة في أغسطس/آب، ويهدف لدمج الفن بالأنشطة، ويُقام برعاية ودعم مجموعة من الأشخاص الذين "يسعون لأن يكون المهرجان احتفالًا بين الأجيال المختلفة، وشاملًا ويتقبّل الجميع، بغض النظر عن أعراقهم أو أجناسهم أو معتقداتهم أو خلفياتهم".

بدورها، عرضت عضو المشروع "ملك مطر" لوحاتها التي وصفت معاناة الضحايا في القطاع المحاصر.

وقالت "مطر": "الفن جزء أساسي من هويتي فلسطينيةً من غزة. أنا أرسم مشاعري، مشاعر الفرح والحزن وأرسم نضالي فلسطينيةً".

وأضافت: "الفن، بكل أشكاله، ربما يكون أهم وسيلة للتعبير عن الذات. إنّه توثيق لما مر به الناس عبر التاريخ، كما يساعد على تشكيل الثقافة، ويميّز البلدان عن بعضها، لكنّ الأهم من ذلك كله أنّ الفنّ يمثّل شكلًا من أشكال المقاومة يستخدمه المضطهدون ومن هم تحت الاحتلال".

وأبرزت "مطر" الحاجة الكبيرة إلى استخدام الضحايا الفلسطينيين للفن لغةً أساسيةً لنقل روايتهم مباشرةً، مؤكدة أنّ مشروع "لسنا أرقامًا" مثّل جسرًا بين الفنانين الفلسطينيين والعالم.

وأضافت: "مشروع "لسنا أرقامًا" مهم جدًّا؛ لأنه يربط قطاع غزة المحاصر ثقافيًّا وأدبيًّا وسياسيًّا مع العالم".

من جانبه، قال مدير منظمة "آموس تراست"، "كريس روز": سعداء بالشراكة مع مشروع "لسنا أرقامًا" في زاويتنا في مهرجان الحزام الأخضر، والتي نهدف من خلالها إلى تقديم كبار الفنانين التشكيليين من غزة، واستكشاف الدوافع والإحباطات والحقائق عن كونهم فنانين تحت الحصار".

وعرضت منظمة (آموس تراست) خلال المهرجان فيلمًا وثائقيًّا من إنتاج المرصد الأورومتوسطي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين حول زينب القولق، وهي فنانة فلسطينية فقدت 22 فردًا من عائلتها خلال العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في 2021.

مطالبات لافتة في كندا بمقاطعة لجنة الصداقة مع "إسرائيل"

في خطوة جديدة تدلل على عمق مقاطعة الكيان الصهيوني، طالبت 20 منظمة مجتمع مدني كندية والمئات من صناع المحتوى ونشطاء العمل السياسي، وبرلمانيون سابقون، رئيس الحزب الديمقراطي الجديد بسحب أعضائه البرلمانيين من لجنة الصداقة البرلمانية الكندية الإسرائيلية.

المطالبة جاءت عبر رسالة وجهت إلى رئيس الحزب جاغميت سينغ بضرورة انسحاب الحزب من مجموعة الصداقة البرلمانية الكندية-الإسرائيلية.

وحسب ما ورد في الرسالة؛ فإن تلك المطالبة بسبب انتهاكات الفصل العنصري التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وجاء في الرسالة التي تواصل منظمة "ناشطون من أجل السلام العادل" والمعهد الكندي للسياسة الخارجية جمع التوقيعات عليها: "خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية خلصت منظمة العفو الدولية و"هيومن رايتس ووتش" و"بتسليم" والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، إلى أن إسرائيل مذنبة بارتكاب جريمة الفصل العنصري".

وأشارت الرسالة إلى امتناع وزارة الخارجية الكندية عن اتخاذ إجراءات ضد دولة الفصل العنصري الاسرائيلي رغم أن عضو البرلمان المختصة بالشؤون الخارجية في الحزب الديمقراطي الجديد هيذر ماكفرسون قدمت عدة تساؤلات لوزيرة الخارجية ميلاني جولي، أهمها: لماذا ترفض الحكومة الليبرالية اتخاذ موقف بناءً على ما توصل له تقرير منظمة العفو الدولية المكون من 280 صفحة بعنوان "الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.. نظام هيمنة وحشي وجريمة ضد الإنسانية؟".

وأوضحت الرسالة أن عددًا من نواب الحزب وقعوا مؤخرًا على بيان ضد الفصل العنصري، وانتقد آخرون الفصل العنصري الإسرائيلي. وقالت الرسالة: "في أبريل من العام الماضي، أيّد أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بأغلبية ساحقة قرارًا دعا إلى تعليق مبيعات الأسلحة لإسرائيل، وإنهاء جميع التجارة والتعاون لاقتصادي مع المستوطنات غير القانونية في إسرائيل وفلسطين".

ووقع على الرسالة برلمانيون كنديون سابقون ومؤسس فرقة بينك فلويد رووجر ووترز والبروفيسور الأميركي المعروف ناعوم شومنسكي، وعشرات الصحفيين ورؤساء مؤسسات مجتمع مدني كندية وأميركية. وشددت الرسالة على أن الوقت قد حان لرئيس الحزب جغميت سينغ ليعلن انسحاب الحزب رسميًّا من مجموعة الصداقة البرلمانية الكندية-الإسرائيلية. يشار أن للحزب الديمقراطي الجديد 25 نائبا في البرلمان الكندي، وهو حزب ضمن الائتلاف الحكومي.

— — — — — —

وقفات أمام "غوغل" و"أمازون" بمدن أمريكية رفضا لتعاونهما مع "إسرائيل"

نظم العشرات من موظفي شركتي "غوغل" و"أمازون" وعاملين أميركيين في مجال التكنولوجيا بالإضافة إلى أفراد من المجتمعات المحلية، وقفات أمام مكاتب الشركتين؛ احتجاجا على تزويد الشركتين تكنولوجيا التجسس لـ"إسرائيل".

الوقفات أقيمت بتاريخ 8 سبتمبر 2022، في سان فرانسيسكو، ونيويورك، وسياتل، وأتلانتا، ومنطقة السيليكون فالي في كاليفورنيا، ومدينة دورهان في ولاية كارولينا الشمالية. ونادى المحتجون الشركتين بإلغاء عقد مشروع "نيمبوس" البالغ 1.2 مليار دولار، والذي بمقتضاه ستنقل قاعدة بيانات حكومة وجيش وشرطة الاحتلال للتكنولوجيا المتطورة. وتحدثت خلال التظاهرة المديرة المستقيلة من "غوغل"، أريبل كورين، عن كيفية انتقام شركة "غوغل" منها لمعارضتها مشروع "نيمبوس" واتخاذ قرار بنقلها لفرع الشركة في البرازيل. وجاءت التظاهرة بدعوة من اتحاد عمال "غوغل" ومنظمة "لا لتكنولوجيا الفصل العنصري".

— — — — — —

مؤسسات فلسطينية أمريكية تطلق حملة تضامن مع الأسرى المضربين

أعلنت شبكة المؤسسات الفلسطينية الأمريكية، إطلاق حملة تضامن واسعة لمساندة المعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت الشبكة في بيان بتاريخ 1 سبتمبر 2022، إن الحملة تشمل إصدار بيان موحد تضامنًا مع المعتقلين، وإطلاق عريضة موجهة للإدارة الأمريكية تطالبها بالتدخل لدى حكومة الاحتلال للاستجابة لمطالب الأسرى المعتقلين الإداريين. وأضافت أن الحملة تشمل مخاطبة أعضاء الكونغرس، والدعوة إلى تنظيم احتجاجات في المدن الأمريكية، تضامنًا مع الأسرى المضربين عن الطعام. ودعت الشبكة الناشطين والمؤسسات والمنظمات العاملة على الساحة الأمريكية، وفي جميع أنحاء العالم إلى التحرك لدعم مطالب المضربين عن الطعام ضد نظام القمع الإسرائيلي. كما دعت إلى رفض محاولات الاحتلال وصف المعتقلين الفلسطينيين بـ"الإرهابيين" لإضفاء الشرعية على انتهاكاتها بحقهم. وأهابت بالمنظمات المنضوية في عضويتها، وأبناء الجالية الفلسطينية، بتنظيم فعاليات التضامن أمام مقرات الأمم المتحدة، والبيت الأبيض، والكونغرس، وسفارات وقنصليات نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وأمام مقرات الصليب الأحمر الدولي.

— — — — — —

انترسيبت: إدارة بايدن تتجاهل مطالب تحقيق العدالة لأبو عاقلة

نشرت "انترسيبت" تقريرا، قالت فيه إن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لم تقم بخطوات ملموسة لتحقيق المحاسبة على مقتل الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، ولم تتحرك باتجاه الإعلان عن تحقيق مستقل، رغم مطالبة أعداد من أعضاء الكونغرس به.

وقتلت أبو عاقلة، مراسلة قناة الجزيرة، في 11 مايو 2022 أثناء تغطيتها لمداهمة إسرائيل مخيم جنين بالضفة الغربية.

وأصيبت برصاصة في رأسها مع أنها كانت ترتدي سترة تظهر وبوضوح أنها صحفية وبعيدة عن المكان الذي تدير فيه إسرائيل عمليتها.

وشجبت منظمات حقوق الإنسان والجماعات الداعية لحماية الصحفيين حول العالم عملية القتل. وقامت عدة مؤسسات صحفية عالمية وبارزة وفي غضون أسابيع من مقتلها بسلسلة من التحقيقات، إضافة إلى تحقيق أجرته الأمم المتحدة وكشفت أن إسرائيل هي التي قتلت أبو عاقلة، في وقت أشار فيه تحقيق الأمم المتحدة إلى أن عملية الاستهداف كانت "مصوبة بشكل جيد".

لكن المسؤولين الأمريكيين لم يتخذوا إجراءات ملموسة والتحقيق في قتل إسرائيل لمواطنة أمريكية، ولا يتضح أن لدى الإدارة خططا بهذا المعنى.

والتقى وزير الخارجية أنتوني بلينكن في الشهر الماضي مع أفراد من عائلة أبو عاقلة بالعاصمة واشنطن، في أعقاب تجاهل دعوتهم مقابلة الرئيس جو بايدن أثناء زيارته للشرق الأوسط في يوليو 2022.

ولم يقدم بلينكن أية التزامات لهم باستثناء التأكيد على الشفافية والتواصل المباشر، والذي وعد به عندما قالت العائلة إنها تعرف عن بيانات الحكومة الأمريكية من الأخبار وليس من المسؤولين الأمريكيين مباشرة. وقالت لينا أبو عاقلة، ابنة أخ شيرين "لم تكن هناك وعود ولا التزامات وعبرنا عن قلقنا وعبرنا عن خيبة أملنا من الطريقة التي تعاملت فيها الولايات المتحدة مع مقتل شيرين.

كما عبرنا عن السخافة التي تدفع عائلة مواطنة أمريكية للطلب من الولايات المتحدة عمل الحد الأدنى".

وقالت أبو عاقلة في مقابلة مع الموقع إن بلينكن بدا صادقا في تعزيته العائلة "لكن لم يكن هناك أي شيء جوهري".

وأخبر بلينكن العائلة بأن القضية الرئيسية وهي التحقيق المستقل هي خارج صلاحيات وزارة الخارجية ولا يمكنها تحويل القضية إلى وزارة العدل لكي تفتح تحقيقا. وأضافت: "في معظم الوقت كانت هناك مراوغة وغياب في الأجوبة".

ولم تسمع العائلة منه منذ الزيارة، رغم وعده بالتواصل معها وإخبارها بأي معلومات. وعلمت العائلة من التقارير الإعلامية أنه طلب من إسرائيل التعجيل في إنهاء تحقيقها و"لكن ليس هذا ما طلبنا منه" و"لأننا نعرف النتيجة ولا نتوقع أي شيء من الإسرائيليين، وما نتوقعه

هو أن تعمل الولايات المتحدة واجبها". ورفضت وزارة الخارجية والعدل التعليق بناء على طلب من الموقع. وعندما زارت العائلة واشنطن فقد التقت مع عدة أعضاء في الكونغرس، تحدث عدد منهم علنا دعما للعائلة وسعيها لتحقيق العدالة.

وتبعت اللقاءات سلسلة من البيانات ومشاريع قرارات في الكونغرس بعد أسابيع وأشهر من مقتل أبو عاقلة.

وتشمل هذه الجهود رسالة دعمها أندريه كارسون، النائب عن انديانا ولو كوريا، عن كاليفورنيا وبيل باسكريل عن نيوجرسي ووقع عليها 57 عضوا في الكونغرس تطالب الخارجية وأف بي أي ووزارة العدل بالتحقيق في القتل. ورسالة مشابهة دعمها السناتور الديمقراطي عن ميرلاند كريس فون هولين و23 آخرين من مجلس الشيوخ طلبوا أجوبة بشأن رد الحكومة الأمريكية على القتل.

وأرسل كل من السناتور كوري بوكر وبوب مينينديز عن ولاية نيوجرسي، حيث كانت تقيم أبو عاقلة رسالة طالبا فيها "بالإيجاز السري بشأن التحقيق، بما في ذلك الدور الأمريكي". وفي نفس الوقت اقترح كارسون تعديلا على ميزانية الدفاع وبدعم من أعضاء الكونغرس التقدميين ودعوا للتحقيق في مقتل أبو عاقلة وإن استخدم فيه أي أسلحة أمريكية. وبعد فشل هذا أعلن كارسون عن تشريع يدعمه بنفسه يدعو إلى نفس النتيجة.

ومع أن كل هذه المقترحات لإجبار الحكومة الأمريكية للتعامل مع مقتل أبو عاقلة إلا أنها محدودة في منظورها ولا تعالج الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان التي تمارسها إسرائيل والتي يمكن للولايات المتحدة التصدي لها بناء على القوانين الأمريكية القائمة، بما في ذلك قوانين الدعم الأجنبي وتصدير الأسلحة.

وأبو عاقلة، ليست العائلة الأمريكية الوحيدة التي تتعامل مع التقاعس الأمريكي في أعقاب عملية قتل إسرائيلية.

وقد نشر الموقع تقريرا مطولا عن الكفاح الطويل المستمر منذ سنوات لعائلة الناشطة راشيل كوري التي قتلت في غزة عام 2003، ومحاولتها العبثية الضغط على الحكومة لتحقيق العدالة. وقررت عائلة كوري كسر الصمت بشأن حواراتها الخاصة مع المسؤولين الأمريكيين، لخوفها من تعرض عائلة أبو عاقلة لنفس المعاناة. وقالت سارة كوري: "يجب ألا يطرحوا نفس الأسئلة التي طرحناها بالضبط في 2003" و"سؤالي لإدارة بايدن: ما الذي تفعلونه لعائلة أبو عاقلة ولم تفعلوه لنا لكي تحصل على المحاسبة؟". وبعد اللقاءات في واشنطن الشهر الماضي، شعرت أبو عاقلة أن لديها حلفاء أقوياء في الكونغرس، لكن لم يقع أي تقدم منذ ذلك الوقت.

وأدت تصريحات الدعم القوي لخلق زخم قوي حول القضية التي تحفظ الكثيرون ولوقت طويل لدعمها، لكنها تظل تصريحات في الوقت الحالي. وقال براد باركر، مستشار تشريعي في المركز للحقوق الدستورية الذي عمل مع العائلة لتنسيق اللقاءات مع المشرعين: "أخبرنا العائلة: كل شيء سيتوقف والمهمة تقع على عاتقنا لبناء القضية من جديد". وقال: "هذه اللقاءات الضيقة التي جرت على مدى السنوات، منذ مقتل راشيل خلقت الزخم الذي يبدو وكأنه خطوة مهمة للأمام على جبهة السياسة، لكنها لم تترجم إلى تحرك ملموس. وربما كان هذا هو الامتحان". وفي الوقت الحالي ستواصل عائلة أبو عاقلة الضغط على الولايات المتحدة لكي تتحرك فيما وصفته لينا أبو عاقلة بأنه مزيج من الأمل والشك و"لو لم تجر الولايات المتحدة التحقيق، فماذا يظهر؟ إنها تعطي الضوء الأخضر لبقية الحكومات لاستهداف المواطنين الأمريكيين والصحفيين الأمريكيين دون خوف من المحاسبة". و"نعلق أملنا في الوقت الحالي على أعضاء الكونغرس الذين لديهم القوة لإحداث التغيير، وبهذا المعنى لدينا أمل، وكان بإمكان الولايات عمل شيء منذ اليوم الأول واختاروا عدم التحرك".

— — — — — —

فتوح يرحب بدعم مجلس الجامعة العربية لتوجه فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة

رحب رئيس المجلس الوطني روحي فتوح بدعم مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب لتوجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعوة الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى قبول هذه العضوية، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها، وتبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

كما أشاد فتوح، في بيان صدر بتاريخ 7 سبتمبر 2022، بموقف الشقيقة جمهورية مصر العربية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي الداعم لهذا التوجه، وبموقف أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وزراء الخارجية العرب على موقفهم القومي بشأن عقد مؤتمر رفيع المستوى لدعم وحماية مدينة القدس، في مقر جامعة الدول العربية مطلع عام 2023، بهدف حماية ودعم مدينة القدس المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وتعزيز صمود اهلنا بالقدس على المستوى السياسي والقانوني والتنموي.

أطفال يروون حياة الجحيم في قلب الخليل

في كل ليلة يستغرق الطفل إسلام التميمي وقتًا طويلًا في التفكير قبل النوم بالطريق التي سيسلكها صباح الغد للذهاب إلى المدرسة انطلاقًا من بيته في البلدة القديمة بقلب مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة.

وأمام إسلام خياران فقط، إما أن يمر عبر حواجز الاحتلال وبالتالي تعرضه للتفتيش والصراخ المرعب من الجنود، أو أن يسلك طريقًا آخر يخلو من الحواجز ويزدحم بالمستوطنين المترصدين للأطفال. ويعيش أطفال البلدة القديمة والمناطق القريبة من مستوطنات الاحتلال في قلب الخليل حالة مستمرة من الخوف والقلق جراء اعتداءات المستوطنين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتضع عائلة الطفل إسلام علم فلسطين على مدخل منزلها المحاذي لمستوطنة "تل الرميدة" وسط المدينة، ما يثير استفزاز جنود الاحتلال ومستوطنيه ويجعل العائلة هدفًا لاعتداءاتهم.

ويقول شريف التميمي والد إسلام إن طفليه إسلام (13 عامًا) وعبادة (11 عامًا)، تعرضوا لاعتداءات متكررة من المستوطنين كادت أن تودي بحياتهما. ويشير إلى أن أطفاله تعرضوا لمحاولات دهس، وضرب، وإلقاء حجارة، ورش غاز الفلفل وإشهار السكين والتهديد بالطعن، إلى جانب عدة أشكال أخرى من الاعتداء والمضايقة ينتهجها الاحتلال ومستوطنيه تجاه أطفال المنطقة. ويؤكد أن طفله إسلام تعرض للاعتداء بالضرب المبرح من مستوطن قبل أيام، ما أدى إلى إصابته بجروح في الوجه ورضوض. ويوضح الوالد أنه وصل إلى مكان طفله خلال دقائق قليلة، وقدم شكوى لدى شرطة الاحتلال ضد المستوطن المعتدي، مبيّنًا أن قوات الاحتلال رفضت تسليم سجلات كاميرات المراقبة المنصوبة في مكان الاعتداء. ويُعرب التميمي عن تخوفه من تزايد اعتداءات المستوطنين في الفترة المقبلة، والتي تتزامن مع مواعيد أعياد اليهود واحتفالاتهم. ويروى "إسلام" الواقعة بقوله: "لاحظت مستوطنًا اعتدى عليّ في مرة سابقة على جانب طريق عودتي إلى المنزل بعد ذهابي لشراء بعد

الاحتياجات؛ فاتصلت بوالدي وبقيت معه على الهاتف".
ويقول: "كنت خائفًا جدًا، وبقي والدي متصلًا معي على الهاتف محاولًا طمأنتي، إلى أن هاجمني المستوطن بالضرب المبرح، وهرع بعدها صارخًا وطلب النجدة من جنود الاحتلال".
والطفل إسلام واحد من عشرات الأطفال في حيّه، الذين يعيشون في منازل بنوافذ مسيّجة بالحديد وسط تهديد متواصل واعتداء متكرر من المستوطنين.
وبالقرب من المسجد الإبراهيمي، كان الطفل حكم المحتسب (11 عامًا) يلعب مع أصدقائه كرة القدم في ساحة مدرسة آل عمرو الأساسية، قبل أن يلحظهم عدد من المستوطنين ويلاحقونهم.
ويقول "حكم": "كنا نلعب ونضحك وتفاجأنا بعدد من المستوطنين يركضون تجاهنا ويشتموننا".
ويضيف "ركضت وأصدقائي هاربين من المكان، فاستمر المستوطنون في ملاحقتنا حتى سقطت عن ارتفاع نحو 3 أمتار، فأصيب كاحلي إصابة بالغة".
ويشير إلى أن المستوطنين وصلوا إليه بعد سقوطه، وعندما وجدوا دماءه ملأت المكان تركوه ملقىً على الأرض وغادروا.
ويبيّن والد حكم أن المستوطنين يتعمدون ملاحقة الأطفال والاعتداء عليهم، ويتمادون في اعتداءاتهم ومضايقاتهم بحضور جيش الاحتلال.
ويحرم أطفال البلدة القديمة والمناطق القريبة من المستوطنات في قلب الخليل من حقهم في الأمن النفسي والسلام، ويواجهون مضايقات واعتداءات تهدف إلى ترويعهم وتحطيم معنوياتهم.
ويتعرض الأطفال إلى اعتداءات مختلفة من احتجاز، واعتقال، وتفتيش، واعتداءات مباشر بالضرب، وإلقاء الحجارة وغاز الفلفل، بالإضافة إلى محاولات التصفية المتعمدة.

مؤسسة "شاهد": رصدنا إعدامات إسرائيلية وحشية بالأشهر الأخيرة

قالت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) إنها رصدت عمليات الإعدام الميدانية خارج إطار القانون التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة بحق المواطنين الفلسطينيين، والتي تعدّ جريمة حرب وفق تصنيف القانون الدولي.

وحسب فريق الرصد والتوثيق في المؤسسة؛ فإن قوات الاحتلال تعسفت في ارتكاب عمليات قتل بدعوى "الدفاع عن النفس"، لا سيما خلال اقتحامات المدن ومحاصرة المنازل، واستخدام القوة المفرطة في قمع المتظاهرين العزل، وترك المصابين الجرحى ينزفون حتى الموت، ومنع طواقم الإسعاف من الوصول إليهم.
وأكدت المؤسسة أن قوات الاحتلال قتلت العديد من الأطفال والنساء بطرق وحشية، عبر إطلاق النار المتعمد عليهم دون أن يشكلوا أي خطر حقيقي، فضلا عن إطلاق النار مباشرة بهدف القتل المتعمد، بزعم انتماء الشهداء لمجموعات مسلحة، بجانب إطلاق النار الحيّ بطرق عشوائية على الفلسطينيين، خاصة بهدف الإصابة المباشرة في أماكن

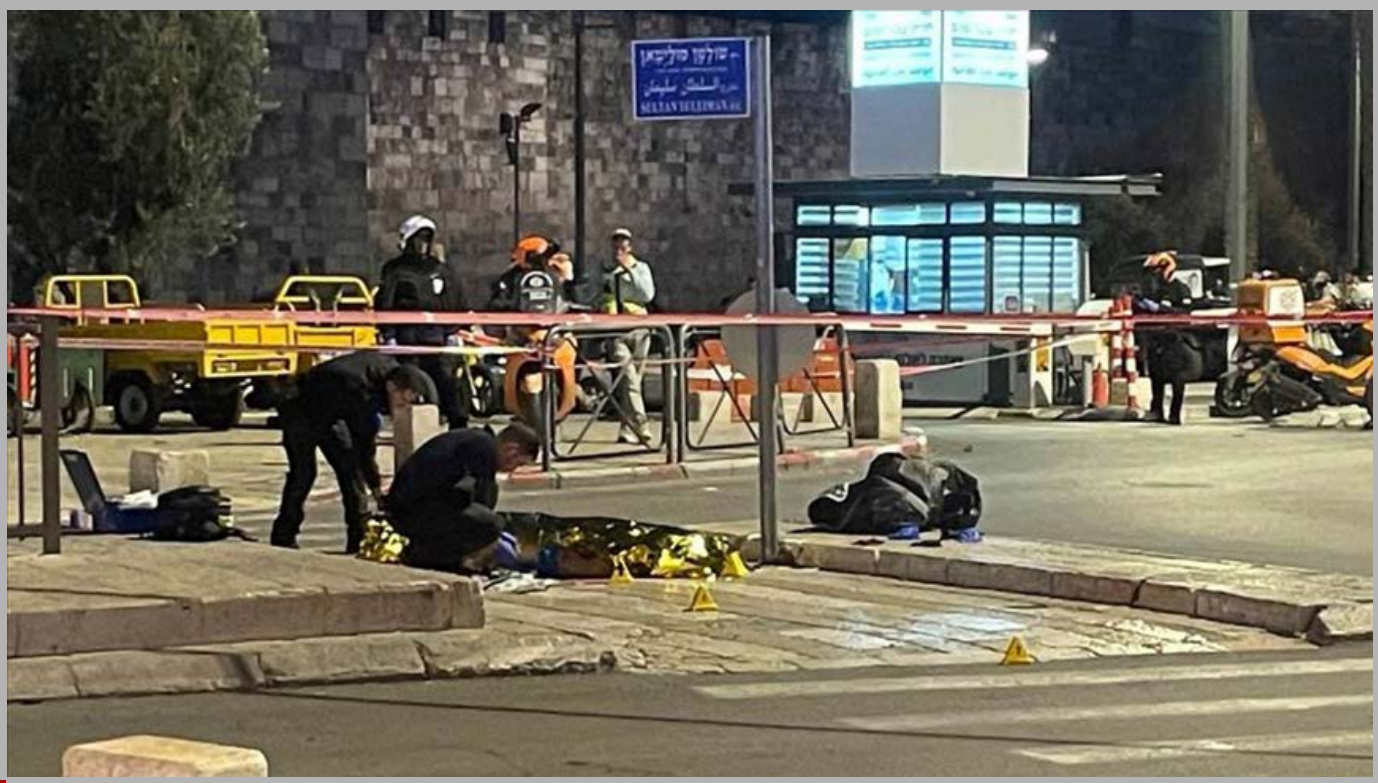

قاتلة مثل الرأس والقلب والرقبة.
في الوقت ذاته، أشارت المؤسسة أن قوات الاحتلال تواصل اتباع سياسة القتل خارج إطار القانون، المتمثلة بجرائم اغتيال بحق فلسطينيين في الأراضي المحتلة، وما تزال ترتكب جرائمها في سياق الصمت المستمر من المجتمع الدولي، خاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة.
وأكدت أنّ جرائم الاغتيال خارج نطاق القانون تعد انتهاكا صارخا للمواثيق والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، التي تؤكد الحق في الحياة كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، ما يدفع المؤسسة لتحميل قوات الاحتلال بصفتها القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية الكاملة عن توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين.
وطالبت الأمم المتحدة بالتدخل الفوري والعاجل لوقف جرائم الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة، وإجبار الاحتلال على احترام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب.
كما طالبت سويسرا بصفتها الراعية لاتفاقيات جنيف الأربع بعقد اجتماع عاجل للأطراف السامية المتعاقدة لبحث انتهاكات "إسرائيل" الممنهجة ضد المدنيين، ودعت السلطة الفلسطينية لوقف كل أشكال التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال.

بدأت عصابات الاحتلال الإسرائيلي بنقل من تبقى من الأهالي البالغ عددهم نحو 60 إلى 80 شخصاً في باصات تحت حراسة شديدة إلى منطقة شرق قرية اللجون نحو الساعة الثامنة مساءً، وهناك كانوا على موعد مع أبشع مجزرة في تاريخ النكبة الفلسطينية.

ماء وبنزين

وقفت الباصات على طريق العفولة، قرب بعض البيوت الجديدة التي هدم الاحتلال بعضها حديثاً، وأمرت العصابات اليهودية الركاب بالنزول وأن يحمل كل منهم صرته، ويجلسوا في دائرة تبعد نحو 200 متر عن الطريق العام في حقل قمح محصود.
ومما جاء في الأرشيف أن عصابات الاحتلال كذّبت على الأهالي وأخبرتهم بأنهم "قريبين من الخطوط العربية".
لكن حراس المجموعة سلموا المواطنين إلى حراس يهود من مستوطنة قريبة اتضح أنها مركز شرطة احتله اليهود، وكانت قبعاتهم تماثل قبعات الشرطة.
واشتد العطش بالأهالي بعد يوم طويل من السفر في رمضان، فطلبوا ماءً ليشربوا خاصة وأن موعد آذان المغرب قد مضى، وهو ما أجاب عليه عناصر الاحتلال بالانتظار.
وجاء في سجل المجزرة بأنه "بعد قليل عاد العناصر، بغالونات من البنزين وصبوه على الأهالي الجالسين على صررهم وعلى الحصاد الجاف حولهم، وأشعلوا فيهم النيران، وتركوهم يحترقون".

استكمال المجزرة بأخرى

ولم يكتف عناصر الاحتلال بحرق الفلسطينيين، فأطلقوا النار عندما حاول بعضهم الهرب، وأصاب الأهالي الذعر والنار تأكلهم، ولم يعرفوا أين يتجهون في الظلام، ومعظمهم عاجز عن الحركة لكبر السن.
وكان بعضهم عاجزًا عن الرؤية، فصاروا يصرخون ويستغيثون، واليهود يراقبونهم، أما الحراس الذين يتكلمون بعض العربية، فكانوا يرددون وهم ينظرون إلى الأهالي الذين كانوا يستنجدون بالله: "ما في الله".
عقب المجزرة، تمكن مراقبو الأمم المتحدة من تسجيل شهادة عشرة أشخاص، من أصل خمسة عشر يعتقد أنهم نجوا، وأما الذين قضوا في المحرقة، فقد رجح عددهم 55 ضحية.

شهود نجوا

وممن تم استجوابهم الشاهدين يوسف عبد الفتاح سلوم، والحاج حسن سلوم، وقال الأول في شهادته "إنه هرب من النار، فأطلق عليه الصهاينة الرصاص، فأصيب في فخذه، وظل يمشي في الظلام لمدة ساعة ونصف إلى أن غلبه النوم تحت شجرة زيتون شمال

محرقة "طيرة حيفا".. كيف "روت" عصابات الاحتلال ظمأ العجزة الصائمين؟

بتاريخ 25 يوليو عام 1948 الذي كان يوافق التاسع عشر من رمضان، عادت العصابات اليهودية إلى طيرة حيفا، بعدما هجّروا كل من فيها، ولم يبق سوى العجزة وكبار السن، وكان من بينهم ضرير.

قرية رمانة، فيما هرب الشاهد الثاني باتجاه قرية زلفة، وأمضى الليلة فيها".
أما الشاهدة الثالثة فكانت رحمة إبراهيم الحاج التي قالت: إنها بعدما اشتمت رائحة البنزين، اختبأت تحت صخرة حتى الصباح، وكانت تسمع أصوات العجزة وهم يتألمون ويستغيثون، وفي الصباح ذهبت إلى موقع المحرقة، وشاهدت الجثث المتفحمة، فاستبد بها الذعر الشديد، الأمر الذي حال بينها وبين عدّ الجثث".
وارتكبت العصابات الصهيونية المُسلّحة خلال أحداث النكبة الفلسطينية عام 1948، عشرات المجازر التي راح ضحيتها آلاف المدنيين الفلسطينيين العزّل في مختلف القُرى والمُدن، ولا تزال فظائع العشرات منها في طي صفحات أرشيف "إسرائيل".

— — — — — —

رصاصة في القلب

استفاق الشاب يونس تايه من مخيم الفارعة جنوب طوباس، بتاريخ 7 سبتمبر 2022، على نبأ اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمخيم ومداهمة منازل أعمامه لاعتقالهم.

خرج يونس من منزله الواقع على أطراف المخيم محاولا الاطمئنان على ما حل بأقربائه، لكن جنود الاحتلال المتربصين، عاجلوه برصاصة مباشرة في القلب ارتقى إثرها شهيدا، وفقا لما أعلنته وزارة الصحة.
يروي حسين الشقيق التوأم للشهيد أن يونس خرج من المنزل مسرعا لاستيضاح الأمر لحظة وصول نبأ اقتحام منازل أعمامه، مضيفا: حاولنا أن ووالدتي منعه من الخروج لكنه أصر على ذلك، وهو في الطريق أصيب برصاص الاحتلال واستشهد.
ما أن علم أهالي المخيم بنبأ استشهاد يونس، حتى هرعوا إلى مستشفى طوباس التركي الحكومي حيث نقلته طواقم الهلال الأحمر، هناك كان العشرات يقفون في باحات المستشفى وسط حالة من الحزن والصدمة على شهيدهم الذي ارتقى ولم يكمل الـ21 عاما من عمره.
كان الشهيد وفقا لأقاربه والمحيطين به مقبلا على الحياة، بشوش الوجه، وحسن الخلق مع جيرانه وكل من عرفه.
يقول محمد تايه وهو عم الشهيد: إن يونس كان مجتهدا في العمل ومقبلا على الحياة، فكان في الفترة الأخيرة يعمل بشكل حثيث على بناء منزل له، وقد أوشك على الانتهاء من بنائه لتكوين أسرة في المستقبل القريب.
كما أن الشهيد كان يعمل مع شقيقيه في مرآب للسيارات كان يملكه والدهم المتوفى، ليساعد والدته في تربية شقيقاته الأصغر سنا.
قبيل الظهيرة حمل أهالي مخيم الفارعة شهيدهم على الأكتاف من المستشفى باتجاه وسط المدينة، ومن ثم تم نقله إلى مسقط رأسه مخيم الفارعة، حيث نقل إلى منزل جده ليلقي ذووه نظرة الوداع عليه حيث كانت والدته وشقيقاته بانتظار جثمانه.
بدت والدة الشهيد في حالة من الصدمة والانهيار لحظة إلقاء نظرة الوداع عليه، فيما كانت النسوة يحاولن التخفيف عنها والشد من أزرها.
بعد خروج جثمان الشهيد من المنزل، كانت والدته تقبض بيدها على حجر صغير مخضب بدمائه ترفض تركه من يدها فقد بات ذكراها من نجلها الذي فقدته في ريعان شبابه.
وعلى أطراف المخيم، في مكان استشهاد يونس تحديدا، تجمهر العديد من الأطفال الذين أحاطوا بقعة من دمائه بالحجارة وقرأوا الفاتحة على روحه، فهذا المكان سيبقى حتى سنوات طويلة قادمة يدق ذاكرتهم.
ويرى قانونيون ومحللون أن الاحتلال صعد في الفترة الأخيرة من استهداف الشبان الفلسطينيين بشكل واضح، عبر إطلاق الرصاص بشكل مباشر بهدف القتل، وذلك نتيجة للضوء الأخضر الذي منحته قيادة جيش الاحتلال لجنودها وتخفيف القيود الخاصة بإطلاق النار، علما أن معطيات وزارة الصحة تشير إلى أن عدد الشهداء منذ بداية العام الحالي وحتى اليوم بلغ 143 شهيدا.
وتشهد محافظة طوباس خلال الشهرين الأخيرين أعمال اقتحام شبه يومية من قبل قوات الاحتلال، ويتخلل هذه الاقتحامات إطلاق نار بشكل مباشر على المواطنين، فاستشهاد يونس التايه اليوم يأتي بعد حوالي ثلاثة أسابيع من استشهاد المواطن صلاح صوافطة من مدينة طوباس برصاص الاحتلال بعد خروجه من صلاة الفجر، كما أصيب طفل من مخيم الفارعة أيضا قبل حوالي شهر برصاص الاحتلال في رأسه خلال اقتحام المخيم.

الاحتلال يطارد الشيء واللاشيء في سلواد

ثلاث ساعات، عاثت فيها قوات الاحتلال فسادا في منزل ذوي المعتقل الجريح عبد الرحمن عزام بحثا عن الشيء واللاشيء. وأُخضع جميع أفراد أسرته خلال تلك الفترة، لاستجواب حول علمهم بارتباط عبد الرحمن بالشيء واللاشيء.

اقتحم الجنود وكلابهم البوليسية البيت في بلدة سلواد شرق رام الله بعد إطباق حصاره، داهموا الغرف وفتشوها، وطلبوا من العائلة التزام غرفة واحدة، قبل أن يتم استجوابهم.

ثم هبط الجنود إلى مخزن في الفناء الخلفي وانتزعوا ما في أحشائه وألقوه في الخارج، وبحثوا بين الحطام الذي أحدثوه، عن ما يبرهن صدق فرضيتهم بأن من اعتقلوه للتو بعد أن أطلقوا عليه الرصاص؛ كان يشكل خطرا.

وتوجهوا بعد ذلك إلى مركبات العائلة التي كانت متوقفة في الخارج، وكسروا بعضا من زجاجها، وصعدوا آنفاً إلى سطح المنزل. أحمد عزام، والد عبد الرحمن، الذي جلس في فناء المنزل محاطا بأهالي البلدة ممن حضروا مؤازرين ومستفسرين، قال إن دوي إطلاق نار سمع أثناء اقتحام بيتنا، واعتقدنا أن ذلك تم في المواجهات المعتادة التي لم تسكن حدتها منذ أيام في البلدة.

إلا أنه وبعد انتهاء التفتيش والاستجواب، قال له أحد الضباط، إن الرصاصات التي سمع دويها للتو، استقرت في قدمي عبد الرحمن بداعي أنه حاول الفرار من الاعتقال.

اللاشيء فقط حسب أحمد عزام، هو ما يبرر قيام جنود الاحتلال بإطلاق النار على شاب كان في قبضة نحو ثلاثين جنديا، وتم اعتقاله بمجرد أن وصل المنزل دون أي مقاومة، وبعد أن قام بتسليمهم بطاقته الشخصية.

والدافع الوحيد الذي يعتقد أنه أقرب للتصديق، هو بحثهم عن أي تهمة تبرر قيامهم بإطلاق النار على ساقي أسير، "يبحثون عن أي تهمة حتى يبرروا الجريمة التي اقترفوها" يقول والد عبد الرحمن.

العائلة حتى الآن لا تعلم أي شيء عن مصير ابنها الذي اعتقل مدميا، زعم الاحتلال قيامهم بنقله للعلاج في مستشفى بالقدس، إلا أن تلك التطمينات لا يُعتد بها.

لم تكن نعيمة فرج، تعلم أن العشرات من جنود الاحتلال الذين حاصروا لعدة ساعات صباحا منزل العائلة، في بلدة سلواد شرق رام الله، يحتجزون ابنها عبد الرحمن جريحا.

قالت لها ذلك جارتها خلال اتصال، أكدت فيه أنها شاهدت عبد الرحمن في قبضة جنود الاحتلال، وهو ينزف.

تروي نعيمة أن ابنها كان عائدا إلى المنزل صباحا، والجنود في كل مكان، تفاجأ بهم، طلبوا منه التعريف عن نفسه ففعل، وحين تأكدوا من هويته قاموا باعتقاله، ثم أطلقوا النار على قدميه.

وتقول: "فتشوا بصحبة كلابهم المنزل والمخزن والسيارات دون جدوى، ولم يعثروا على ما يمكن أن يشفع لهم في تبرير استهداف أسير بإطلاق النار".

وعن التحقيق الذي خضع له أفراد الأسرة، تقول: إنه كان يدور عن دور عبد الرحمن في المواجهات التي تشهدها سلواد.

وتشارك نعمة زوجها في الرأي بأن الاحتلال كان كالغريق الذي يفتش عن قشة لينجو بها من جريمة إطلاق النار على أسير.

وصباحا، اعتقلت قوات الاحتلال 4 شبان من بلدة سلواد شرق رام الله.

وإلى جانب الشاب عبد الرحمن عزام (24 عاما)، اعتقل الاحتلال عبد القادر حمّاد (23 عاما)، وعز الدين محمد صبح، ومحمد لطفي نمر، بعد مداهمة منازلهم، وتفتيشها.

واقتحمت قوات الاحتلال صالون للحلاقة يملكه المعتقل عبد القادر حماد، وحطمت محتوياته.

وخلال الشهرين الماضيين، اعتقلت قوات الاحتلال ما لا يقل عن خمسين مواطنا من سلواد، 15 منهم في الحملة العسكرية التي تلت إغلاق المدخل الغربي للبلدة.

وترزح سلواد منذ 11 يوما تحت حصار وانتهاكات وعمليات تنكيل يومية واسعة، بزعم البحث عن منفذي عمليات إطلاق نار مزعومة. ووفقا لرئيس البلدية رائد حامد، فإن الحملة المسعورة والهمجية التي تتمثل بالاقتحامات وإطلاق النار والاعتقالات واستهداف المنازل وتحطيم محتوياتها وإغلاق المداخل، إنما تعكس حالة تخبط يعيشها الاحتلال، وتنعكس على شكل عقوبات جماعية تستهدف البلدة التي يقطنها 15 ألف نسمة. وأغلق الاحتلال المدخل الغربي لسلواد بسواتر ترابية، في 21 من أغسطس 2022، ما يمنع الأهالي من دفن موتاهم في مقبرة البلدة، ويحول دون وصولهم إلى الأراضي الزراعية ويهدد بأزمة بيئية، عدا عن تداعيات ذلك على حقّ التعليم والتنقل. وأوضح رئيس البلدية، أن المقبرة تقع في الجانب الآخر من سلواد خلف السواتر الترابية التي يغلق بها المدخل الغربي، وهذا يشكل عقابا للأموات الذين سيمنع دفنهم هناك. ونوه حامد، إلى أن تبعات الإغلاق والاقتحامات تنسحب على انتظام العملية التعليمية، لا سيما وصول الطلبة والمعلمين، الذين ينتقلون بين سلواد ويبرود إلى المدارس في الوقت المناسب، عدا عن منع حركة مواطني المنطقة الشرقية من محافظة رام الله والبيرة على الطرق الرابطة مع محافظات القدس ونابلس وأريحا. وأضاف، أن استمرار إغلاق الاحتلال للمدخل الغربي سيخلق أزمة بيئية، فمكب النفايات يقع خلف السواتر الترابية، وكذلك لن تتمكن سيارات لضخ المياه العادمة من التوجه إلى المكب المخصص في منطقة عين سينيا المجاورة.

الشهيد فادي غطاس .. الاحتلال يغتال حلمه باستكمال دراسته الجامعية

بينما تستعد جامعة فلسطين الأهلية في بيت لحم لاستقبال طلبتها الجدد للعام الدراسي 2023-2022 في الأيام القليلة المقبلة، سيتغيب أحد الطلبة الملتحقين مؤخرًا عن الحضور إلى الجامعة، بعد أن اغتاله الاحتلال واغتال حلمه باستكمال الدراسة الجامعية.

فادي غطاس (19 عامًا)، الذي لجأت عائلته من قرية البريج المهجّرة جنوب غرب القدس عقب النكبة، إلى مخيم الدهيشة في بيت لحم، ارتقى شهيدا بعد أن أعدمه جنود الاحتلال، بتاريخ 2 سبتمبر 2022، عند مدخل بيت عينون شمال الخليل. "كان يستعد للالتحاق بالجامعة...نجح في امتحان الثانوية العامة العام الماضي... وفضّل العمل من أجل مساعدة والده في رسوم دراسته الجامعية، لكن حلمه بإكمال الدراسة اغتاله الاحتلال" تقول والدته، وهي تشير إلى صوره على حاسوب لوحي تحمله بيدها أمام منزلها، الذي توافد إليه المواطنون عقب الإعلان عن استشهاد فادي. وتعدد الأم الثكلى صفات نجلها، "كان وديعا محبوبا، الجميع في المخيم بحبوه، عمره ما زعل حد، يحب الرياضة، كثير المرح والضحك"، مشيرة إلى أنها ستزفه عريسا عندما تسترد جثمانه من الاحتلال. لم يكتف الاحتلال بإعدام فادي بإطلاق النار عليه من مسافة الصفر ومنع طواقم الإسعاف من الاقتراب منه وتركه ينزف حتى ارتقائه شهيدا، بل اعتقل أيضًا جثمانه واحتجزه، ليرتفع عدد جثامين الشهداء المحتجزة في ثلاجات الاحتلال إلى 103 جثامين، إضافة إلى 256 جثمانا محتجزة فيما يسمى "مقابر الأرقام"، إلى جانب 74 مفقودا بحسب الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين. ويروي محمد غطاس، والد فادي، كيف تلقى خبر استشهاد نجله، ويقول: "عدت إلى المنزل من العمل، فأخبرتني زوجتي بأن الاحتلال استدعاني مع شقيقي محمود عبر الهاتف إلى معسكر عصيون العسكري، وعندما وصلت إلى هناك سألني أحد ضباط الاحتلال عن نجلي فادي، وماذا كان يلبس، قبل أن يخرج صورة له وهو مضرج بدمائه". ويضيف والد الشهيد: "لقد أعدموه، سألتهم لماذا لم يطلقوا النار على قدميه، إلا أنهم لم يجيبوا على السؤال". وتزينت أزقة مخيم الدهيشة بصور الشهيد فادي، بينما استعاد أصدقائه وزملائه في المدرسة والمخيم ذكرياتهم معه، نشروا صوره على صفحاتهم بمواقع التواصل الاجتماعي. أحد أصدقائه كتب عقب تلقيه نبأ استشهاد فادي: "يوم تسمع الخبر ما بتصدق، ما بتدخل راسك، بتضل تكذب حالك وتكذب شو شايف، كم كنت يا فادي ترسم ضحكة على وجوهنا أنا والشباب يوم نقعد، كم كان قلبك أبيض... خبرك صدمني". وأضاف: "ارتدي أكثر ملابسك أناقة، صفف شعرك جيدا وتعطر، فقد تكون أنت، الشهيد التالي". ومنذ مطلع العام الجاري 2022، ارتقى 140 شهيدا، منهم 89 شهيدا في المحافظات الشمالية و51 شهيدا في المحافظات الجنوبية، أصغرهم الطفل جميل نجم (4 سنوات) الذي ارتقى خلال العدوان الأخير على قطاع غزة في شهر أغسطس 2022، وأكبرهم الشهيد عمر أسعد (80 عاما) من قرية جلجليا شمال رام الله، الذي ارتقى في 12 يناير 2022، إثر احتجازه وتكبيله والاعتداء عليه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال عودته في ساعة متأخرة من زيارة لأقاربه في القرية.

الاستيطان والجدار

تقرير يرصد الأنشطة والمخططات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر أغسطس 2022

إعداد: محمد مصطفى الحلو/ وزير مفوض بقطاع فلسطين بجامعة الدول العربية

تسير حكومة "لبيد" الانتقالية على خطى غيرها من حكومات الاحتلال في تعميق وتوسيع الاستيطان، فما أن غادر بايدن المنطقة حتى أعلنت "اللجنة الفرعية للاستيطان" التابعة للإدارة المدنية في جيش الاحتلال عن مصادقتها على إقامة 816 وحدة استيطانية جديدة بعد أن كشفت عن إيداع مخططين استيطانيين ضمن سلسلة مشاريع استيطانية جديدة، حيث أعلنت اللجنة عن إيداع المخطط الهيكلي التفصيلي رقم 2/1/225 لمستعمرة (علمون) المقامة على أراضي قرية (عناتا) على مساحة 100 دونم لإقامة 91 وحدة استيطانية جديدة، ومؤسسات عامة ومناطق تجارية وإيداع المخطط الهيكلي التفصيلي رقم 47/4/1/420 لمستعمرة (معالية أدوميم) المقامة على أراضي قرية (العيزرية) على مساحة 6.2 دونم لإقامة 16 وحدة استيطانية جديدة وعن بدء سريان للخطط الهيكلي التفصيلي

رقم 4/2/225 لمستوطنة (معاليه مخماس) المقامة على أراضي قرية (دير دبوان) على مساحة 150.6 دونم لإقامة 114 وحدة استيطانية جديدة.

وفي مشروع استيطاني جديد ضمن مخطط يستهدف المنطقة الشرقية للقدس تسعى سلطات الاحتلال لمصادرة نحو 67 ألف دونم شرقي المدينة تبدأ من قرية "مخماس" حتى شرق بلدة "السواحرة"، حيث كشفت مصادر إسرائيلية النقاب عن مشروع استيطاني ضخم في مستوطنة "ميشور أدوميم" شرق القدس، وعلى الطريق بين المدينة وأريحا لإقامة حديقة مائية ضخمة وفندقا، وتخطط سلطات الاحتلال أيضا لبناء جسر جديد يبدأ من مستوطنة "معاليه أدوميم" حتى بلدة الزعيم، وذلك لفصل المستوطنين عن الأماكن العربية في المنطقة.

وفي محافظة القدس كذلك، صادقت "اللجنة اللوائية الإسرائيلية للتخطيط والبناء" في القدس المحتلة على خطة لبناء 1446 وحدة استيطانية على أراضي "صور باهر" لصالح مستوطنة "القناة السفلية" بين مستوطنتي "جفعات هامتوس" و"هار حوماه" جنوب المدينة، وحال الموافقة عليها فإنه ستتم إعادتها إلى "اللجنة اللوائية" من أجل المصادقة النهائية عليها، أما مساحة الأرض المنوي البناء عليها فتبلغ حوالي 186 دونما، ونصف مساحة المخطط تقع خلف الخط الأخضر، ونحو نصفها داخله، إلا أن موقعها الاستراتيجي بين "جفعات هاماتوس" و"هار حوماه" يجعلها إشكالية سياسية بشكل خاص فهي توجه ضربة لإمكانية تواصل حضري فلسطيني في القدس، وتُغلق بالفعل آخر ممر متبقي يربط بيت صفافا وشرفات ببقية القدس.

هذا وتستمر بشكل شبه يومي الاقتحامات الاستفزازية من قبل المستوطنين وشرطة الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك، وآخرها بتاريخ 28-8-2022 باقتحامهم للمسجد الأقصى عبر باب الأسباط، بعد خروجهم من باب المغاربة.

في صعيد آخر، عادت قضية تهجير سكان الخان الأحمر شرقي القدس المحتلة إلى الواجهة من جديد، بعدما طلبت منظمة استيطانية من المحكمة العليا الإسرائيلية إصدار أمر بإخلاء القرية البدوية حيث طلبت منظمة "ريغافيم" الاستيطانية الإسرائيلية من المحكمة العليا الإسرائيلية إصدار أمر بإخلاء قرية "الخان الأحمر" بداعي فشل الحكومة في أي خطة لإخلاء القرية الفلسطينية، وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد أعطت في العام 2018 الضوء الأخضر لهدم الخان الأحمر وإخلاء الفلسطينيين منه، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "بنيامين نتنياهو" تعهد بالقيام بذلك، لكنه تراجع بعد ذلك عن هذا الوعد، بعد أن حذرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من أن هدم المنازل يمكن اعتباره جريمة حرب.

كما تتعرض محافظة "رام الله" و"البيره" لهجوم استيطاني واسع بعد أن أعلنت سلطات الاحتلال المصادقة على مخطط استيطاني توسعي في مستوطنة "ميفوحورون" المقامة على أراضي

محافظة رام الله والبيرة شمال الضفة الغربية، ويحمل المخطط التفصيلي الجديد الرقم (1/2/212) على مساحة 258 دونم من أراضي المواطنين المغلقة سابقا لأغراض عسكرية، والأراضي موضوع التخطيط الجديد تقع في الحوض المالي رقم 2 هي جزء من موقع "خربة ركوبس" من أراضي "بيت لقيا وبيت نوبا" جنوب غرب رام الله، وقد تمت المصادقة على هذا المخطط نهاية يونيو 2022، ويهدف لإقامة وشرعنة (251) وحدة استيطانية، بالإضافة إلى طرق ومؤسسات وموقف للسيارات ومقبرة وغيرها، والمخطط الاستيطاني لا يزال في مرحلة الإيداع وهو يحيط بالمستوطنة من جهاتها الثلاث (الشمالية، الجنوبية والشرقية) عبر إنشاء كتلة استيطانية على شاكلة هلال، وسيأتي على أجزاء من أراضي زراعية ذات طبيعة سهلية تزرع بالمحاصيل الشتوية، واللافت في هذا المخطط أنه صدر عن ما يسمى بالقائم على إصدار التصاريح في الأراضي المصادرة لأغراض عسكرية، في إشارة إلى أن الأراضي موضوع التخطيط الجديد تم الاستيلاء عليها لأغراض عسكرية وفقا للأمر العسكري رقم (977) الصادر عام 1982، لكن سلطات الاحتلال عملت على تحويلها لأغراض استيطانية بحتة.

على صعيد آخر، تراجعت المحكمة العليا الإسرائيلية عن قرار سابق يقضي بإخلاء البؤرة الاستيطانية "ميتسبي كراميم" بسبب بنائها في أراض بملكية فلسطينية خاصة شمال شرق رام الله وهدم مبان في هذه البؤرة الاستيطانية العشوائية، خلال ثلاث سنوات، وتنتصر المحكمة الإسرائيلية العليا بقرارها هذا لليمين الإسرائيلي والحركة الاستيطانية التي سعت إلى دفع سلطات الاحتلال القضائية إلى منع إخلاء البؤرة الاستيطانية غير القانونية حتى وفقا للقانون الإسرائيلي، وذلك بدعم كامل من مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، بمن فيهم وزيري العدل الحالي والسابق، "غدعون ساعر" و"ايليت شاكيد"، وتضم البؤرة الاستيطانية نحو 45 وحدة استيطانية على الأقل وتسكنها نحو 54 عائلة من المستوطنين ومقامة على أراضي فلسطينية خاصة، وكان وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، قد عبّر عن دعمه للمستوطنين في سعيهم إلى إلغاء قرار المحكمة العليا بهدم وإخلاء مبان في هذه البؤرة الاستيطانية العشوائية.

وفي خطوة استفزازية خطيرة أصدر ما يسمى بـ "قائد المنطقة الوسطى" في جيش الاحتلال "يهودا فوكس" أمرا عسكريا لتسهيل تسريب أراضي في الضفة الغربية للمستوطنين اليهود، ويسمح الأمر باستصدار قرار "حصر إرث" من محكمة شرعية إسرائيلية بدلا من محكمة شرعية فلسطينية بما يسهل إجراءات التزوير وادعاءات الملكية، وقد طالب المستوطنون جيش الاحتلال بإصدار هذا الأمر العسكري

إثر ظهور ضرورة وجود قرار حصر إرث من أجل إثبات ملكية الأرض.

وتعيش "محافظة سلفيت"- التي لا يزيد عدد سكانها على 75000 نسمة موزعين على تسعة عشر تجمعا سكانيا- معاناة مستمرة مع الاستيطان حيث يتوسع في مشاريعه الاستيطانية في المنطقة التي تشكل حلقة وصل ضمن امتداد يربط الساحل الفلسطيني بغور الأردن، ويساهم الموقع الاستراتيجي للمحافظة في جعلها نقطة استهداف للاحتلال الاسرائيلي، فصادر مساحات واسعة من أراضيها وحاصرها ب 24 تجمعا استيطانيا يحيط بسلفيت، أكبرها مستوطنة "أريئيل" التي يقطنها نحو خمسة وعشرين ألف مستوطن، وهي ثاني أكبر تجمع استيطاني في الضفة الغربية بعد مستوطنة "معاليم أدوميم" على مشارف القدس، وتعيش محافظة سلفيت ببلداتها وقراها معاناة شديدة وحالة من التمزق بفعل ممارسات الاحتلال مع تصاعد وتيرة الاستيطان، وجدار العزل العنصري، والتلوث البيئي الناتج عن مخلفات المستوطنات خاصة المناطق الصناعية، وسرقة آلاف الدونمات الزراعية، ومصادر المياه الجوفية، وطمس معالمها التاريخية والدينية.

ومؤخرا صادقت سلطات الاحتلال على مخطط استيطاني لإنشاء مستوطنة جديدة على أراض فلسطينية تتبع لبلدة "دير استيا" في محافظة سلفيت، وتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية المنوي الاستيلاء عليها بموجب هذا المخطط الاستيطاني 259 دونما، في الحوض رقم (2) والحوض رقم (8) من أراضي بلدة "دير استيا"، ويدعو المخطط الاستيطاني إلى إقامة 381 وحدة استيطانية في المستوطنة الجديدة، إضافة إلى مبان عامة ومناطق مفتوحة وشوارع لربط المستوطنة الجديدة بمحيطها الخارجي، وتتوسط المستوطنة الجديدة مستوطنتي "ريفافا" شرقا، و"كريات نتيافيم" غربا، الأمر الذي يؤشر على نوايا سلطات الاحتلال خلق تجمع استيطاني جديد يضم المستوطنات الثلاث السابقة الذكر، إضافة إلى مستوطنة "بركان" الصناعية في الجهة الجنوبية، علما أن الأراضي التي تم استهدافها بالمخطط الاستيطاني تخضع لما يطلق عليه الاحتلال "بمناطق نفوذ المستوطنات" والذي فتح المجال أمام تطور معظم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة على امتداد أعوام الاحتلال.

وفي محافظة سلفيت أيضا، أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة لإقامة مستوطنة جديدة تقع غربي مستوطنة "أرئيل" أطلقت عليها اسم "أرئيل غرب"، من شأنها أن تغلق على مدينة سلفيت وتمنع تطوير الحيز الفلسطيني فيها، وخطة" ارئيل غرب" ليست مجرد خطة لبناء مئات الوحدات السكنية، بل هي مستوطنة جديدة مصممة للإغلاق على مدينة سلفيت، بما يشمل إغلاق الطريق على أي تطور محتمل في البنية التحتية للمدينة، و ستناقش الإدارة المدنية- الحكم العسكري، مخطط رقم (50/3/13) لتعديل مسار طريق الوصول إلى المستوطنة الجديدة، فيما أصدرت " وزارة الإسكان الإسرائيلية

عطاءات لبناء(731) وحدة سكنية لإقامة مستوطنة (أرائيل غرب)"، والتي تعتبر رسميا جزءا من مستوطنة "أرئيل"، لكنها عمليا منفصلة ونائية عنها، وفي الواقع فهي مستوطنة جديدة، ويتبين حسب منظمة "السلام الآن" بأن نشر العطاء قديم حتى قبل الانتهاء من جميع إجراءات التخطيط المطلوبة، على الرغم من عدم وجود عائق قانوني أمام نشر مناقصة قبل اكتمال التخطيط، لكن هذا يشير إلى محاولة الإسراع في البناء والترويج له، لعزل ومحاصرة محافظة سلفيت والحد من توسعها.

كما تتسارع خطوات الاحتلال لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في الأغوار الفلسطينية، حيث تؤكد المؤشرات والتقارير وجود مخطط إسرائيلي جديد لتعزيز ودعم الاستيطان في الأغوار الشمالية ضمن المساعي لطرد سكانها تنفيذا لسياسة تطهير عرقي واضحة ونهب وسرقة المزيد من الأراضي والمساحات خاصة في قرية "الفارسية"، وتفيد تلك التقارير أن لجنة الاستيطان الإسرائيلية، تقوم منذ أكثر من شهر بالتضييق على المواطنين في القرية، إضافة إلى تجريف الجبال المحيطة بها، والأخطر نصب إعلانات كتب عليها مشروع "إقامة وإنشاء جامعة" للمستوطنين"، إضافة إلى مرافق حيوية مثل المتنزهات ومناطق ترفيهية لهم حيث يوفر الجيش الإسرائيلي كل الدعم للمستوطنين.

وفي محافظة "رام الله والبيره"، أصدرت محكمة الاحتلال المركزية في القدس قرارا بهدم فوري لمدرسة "عين سامية" المقامة على أرض تبرع بها مواطن من بلدة "كفر مالك"، وتم تدشين المدرسة منتصف شهر يناير الماضي بتنسيق مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وبتمويل أوروبي من خلال إحدى المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، وكان محامو مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، قدموا التماسا نيابة عن المتبرع بالأرض ضد قرار هدم المدرسة الصادر بتاريخ 28 ابريل الماضي، وخيرت قاضية المحكمة الإسرائيلية الملتمسين إما بالهدم الذاتي للمدرسة بتاريخ محدد، أو أن يتم الهدم من قبل جرافات الجيش الإسرائيلي، وفي هذه الحالة سيدفع الملتمسون تكاليف الهدم إضافة إلى مصاريف المحكمة وغرامة عالية جدا لم تحددها، وفي السياق أعلن ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين "سفِن كون فون بورغسدورف" أن قرار إسرائيل هدم المدرسة غير قانوني، ويتنافى مع القانون الدولي الإنساني، وأشار إلى أن المدرسة شُيّدت بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي من أجل خدمة الطلبة وتوفير التعليم المدرسي لهم، وهدم المدرسة يعني أن الطلاب مجبرون على السير نحو 9 كيلومترات من أجل الوصول إلى أقرب مدرسة، عبر طريق محاطة بالمستوطنات، الأمر الذي يهدد حياتهم، وطالب بوقف "قرار الهدم، بشكل فوري"، وذكر المسؤول الأوروبي "أن السفراء سينقلون لعواصم بلادهم معاناة السكان في "عين سامية" وأيضا في منطقة "مَسافر يطّا" جنوبي الخليل، المهددة هي الأخرى بالهدم"، وتابع: "علينا دعمهم بتوفير مقومات الصمود، وعدم السماح بهدم تلك التجمعات"....

على صعيد آخر، لا زالت سلطات الاحتلال تماطل في إخلاء البؤرة الاستيطانية "حومش" التي أقيمت بشكل غير قانوني على أراضي خاصة لسكان قرية "برقة" إلى الشمال من مدينة نابلس، حيث أخطرت سلطات الاحتلال المحكمة الإسرائيلية العليا بأنها لا تعتزم إخلاء تلك البؤرة الاستيطانية ورفضت تحديد موعد لإخلاء البؤرة الاستيطانية غير القانونية، وطالبت حكومة الاحتلال من قضاة المحكمة العليا عدم التدخل في مسألة إخلاء "حومش"، مدعية أن أجهزة أمن الاحتلال تفرض حظر البناء في البؤرة الاستيطانية المذكورة، وتفرض قانون فك الارتباط الذي يمنع المستوطنين من دخول الموقع، وتزعم مصادر الحكومة الإسرائيلية أن القوات الأمنية تعمل على تطبيق قانون تنفيذ فك الارتباط في المنطقة، بما في ذلك أمر فك الارتباط وأمر الترسيم الذي يمنع الإسرائيليين من دخول المستوطنة التي تم إخلاؤها والبقاء في منطقتها وذلك وفقا لتعليمات المستوى السياسي الذي يفحص الأمور بشكل مستمر في ضوء جملة الاعتبارات المتعلقة بالموضوع، وكانت سلطات الاحتلال قد أخلت مستوطنة "حومش" كجزء من خطة فك الارتباط الإسرائيلية أحادية الجانب في عهد رئيس الحكومة الأسبق، "أريئيل شارون"، في آب/ أغسطس 2005، ومنذ ذلك الحين أصبح بقاء المستوطنين في البؤرة الاستيطانية غير قانوني بموجب القانون الإسرائيلي، لكن منذ عام 2009 تم تأسيس مدرسة دينية (يشيفا) في "حومش"، يدرس ويعيش فيها عشرات المستوطنين.

وفي تطور يلقي الضوء على الدور الخطير الذي تقوم به بعض الجامعات في إسرائيل، تجري جامعة "بار إيلان" عمليات تنقيب أثرية في موقع "خربة تبنة" بالقرب من "النبي صالح" شمال رام الله، ويتهم سكان القرية من الفلسطينيين الجامعة بالقيام بحفريات على أراض خاصة بهم، لكن الجامعة الإسرائيلية ادعت بحسب الإدارة المدنية أن هذه "أراضي دولة"، وقرار إجراء الحفريات الأثرية في الضفة الغربية مخالف للقانون الدولي، ويحظر البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي، الذي لم توقع عليه إسرائيل، على قوة الاحتلال الحفر في الأراضي المحتلة باستثناء عمليات التنقيب الإنقاذية الضرورية لحماية الموقع، وناشد أهالي قرى "النبي صالح وبيت ريما ودير نظام" الإدارة المدنية الإسرائيلية بوقف هذه الحفريات لأنها قائمة على أراض خاصة، ولديهم أوراق ضريبة الأملاك

الأردنية التي تثبت ملكيتهم للأرض.

ولا يترك المستوطنون فرصة -وخاصة الذين ينتمون لمنظمات "شبيبة التلال وتدفيع الثمن ولاهافا وريغافيم" وغيرها من منظمات الارهاب اليهودي- إلا ويستثمرونها للتوسع في بناء البؤر الاستيطانية وفرضها لاحقا كأمر واقع إما كمستوطنات جديدة أو أحياء تابعة لمستوطنات قائمة، حتى لو لم تكن مرتبطة بتلك المستوطنات، وتعتبر انتخابات "الكنيست" في اسرائيل فرصة ملائمة ليس فقط لهؤلاء المستوطنين لابتزاز الأحزاب على هذا الصعيد بل وللسياسيين كذلك لاسترضاء هؤلاء المستوطنين في محاولة لكسب أصواتهم في الانتخابات.

ففي محافظة الخليل، نصب مستوطنون عددا من "الكرفانات" على أراضي المواطنين في "واد سعير" شمال شرق الخليل تمهيدا للاستيلاء عليها وإقامة بؤرة استيطانية جديدة، وفي الوقت نفسه أقام مستوطنون بؤرة استيطانية جديدة على أراض تعود لمواطنين من كفر اللبد وسفارين وشوفة بمحافظة طولكرم على أراض الجبل المسمى "ابو لوقا" البالغة مساحته نحو 80 دونما وهي منطقة غنية بأشجار الزيتون المثمرة وقريبة من مستوطنة "عناب"، ويمنع المستوطنون بحماية الجيش أصحاب الأراضي من الوصول إلى أراضيهم المستهدفة في تلك المنطقة.

وفي محافظة بيت لحم، أقام مستوطنون بؤرة استيطانية جديدة مكونة من مبان خشبية في الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون" جنوبي الضفة، تمهيدا لتحويلها إلى مستوطنة.

على صعيد آخر، تجري عمليات الاستيطان في القدس بوتيرة متسارعة لحسم ما لم يحسم خلال العقود الماضية، فقد كشفت منظمة "عير عميم" الاسرائيلية المناهضة للاستيطان في تقرير لها أن عمليات الاستيطان التي جرت على مدى الثلاثين سنة الماضية في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس المحتلة وخاصة في الشيخ جراح وسلوان والبلدة القديمة وغيرها، تنفذ ظاهريا من قبل جهات خاصة، لكنها ترتكز على سياسة الحكومة وممكنة بواسطتها، ولتفادي الانتقادات الداخلية والخارجية لهذه الأعمال، تجنبت الحكومة عموما التورط المباشر فيه، بدلا من ذلك، استخدمت الدولة آليتها للسماح للمنظمات اليمينية المتطرفة الخاصة بتنفيذ خطة مصممة لإنشاء بؤر استيطانية يهودية داخل الأحياء الفلسطينية في البلدة القديمة ومحيطها، وتقاطعها، وتغيير طابعها وإحباط إمكانية التوصل إلى حل سياسي في القدس، ومن بين الجمعيات التي حصلت على ممتلكات من سلطات الاحتلال "عطيرت كوهينيم وجمعية العاد"، وتستمد جمعية العاد الاستيطانية دعمها المالي بنحو 70 ٪ من أحزاب وشخصيات دينية داخل اسرائيل ومن أوروبا والولايات المتحدة، وتحيل البلدية ولجنة القدس في الحكومة الإسرائيلية إليها العمل في العديد من المواقع داخل أسوار القدس وفي سلوان وفي "القصور الأموية". حيث أن هناك شخصيات سياسية ومالية واستخباراتية تدفع وتساعد وتمد هذه الجمعيات الاستيطانية بالمال والمعلومات لإنجاح مشروع تهويد القدس والسيطرة على المنازل والأراضي والعقارات في البلدة القديمة ومحيطها من الأحياء والقرى باستخدام العديد من الممارسات بما فيها استخدام "حارس أملاك الغائبين" و"السوابق الجنائية" لبعض المقدسيين واستخدام القانون بطريقة استغلالية وحتى التحايل عليه.

وفي هذا السياق وتحت عنوان "المشروع العملاق" في مجمع القنوات على أراضي "صور باهر" جنوب غرب القدس، أعلنت بلدية الاحتلال عن فوز شركة "أزوريم" الإسرائيلية بالمناقصة الخاصة لبناء 434 وحدة استيطانية على طريق القدس – الخليل بتكلفة تصل إلى 1.07 مليار شيكل، ومن المقرر أن تقوم

الشركة ببناء تلك الوحدات على أراضي فلسطينية جزء كبير منها ضمن حدود القدس الغربية وقطاع طولي ضمن حدود القدس المحتلة عام 1967، وتبلغ المساحة الإجمالية للمجمع حوالي 7.3 دونم، ويمتد المشروع بسلسلة مباني ضخمة تصل حتى مشارف قرية صور باهر وكيبوتس (رمات راحيل)، ويمثل شارع الخليل أحد أهم الطرق لأنه يربط القدس بشطريها بأكبر التكتلات الاستيطانية جنوباً بمستوطنات "جيلو" ومستوطنة جبل ابو غنيم "هارحوما" ومنها بسلسلة مستوطنات "كفار عتصيون" جنوب الضفة الغربية، حيث سيتم ربط هذه التكتلات والأحياء الاستيطانية مع طريق رئيسي للمواصلات على خط السكك الحديدية الخفيف.

كما صادقت بلدية الاحتلال في القدس على خطتي بناء جديدتين لإيداعهما في اللجنة اللوائية تشمل بناء مبنى استيطاني ومركز تجاري في "بيت هكيرم في جفعات هفاريديم" على حدود الخط الأخضر بين القدس الشرقية والغربية، كما صادقت على مخطط لبناء حي استيطاني جديد أسفل مستوطنة "رموت" على أراضي "لفتا" تمتد حتى الحدود الجنوبية الغربية لقرية "بيت إكسا" شمال القدس الشرقية المحتلة، ويقع المخطط في المنطقة الفاصلة، حيث سيتم إزالة حديقة ومباني أقامها أحد المستوطنين أسفل قرية "بيت إكسا" شمال غرب القدس المحتلة قرب المحور الرئيسي والشارع الالتفافي 443 وخط سكة الحديد التي تربط القدس بتل أبيب، وحسب القرار سيتم بناء 270 وحدة استيطانية متدرجة بموازاة الجسر في قمة الجبل المقابل لقرية "لفتا" التحتى.

وفي نشاط هدام يستمد مسوغاته غير العقلانية من الأساطير والخرافات يقوم مواطنون أميركيون "إنجيليون مسيحيون" يؤمنون بأن إسرائيل هي العامل المسرع لأحداث نهاية الزمان بتقديم الدعم للمستوطنين للمساعدة في استيعاب المزيد من اليهود في فلسطين وخاصة في الضفة الغربية المحتلة، ويشكل هؤلاء الإنجيليون المسيحيون ربع الناخبين الأمريكيين، ونحو ثلاثة أرباع إجمالي السكان الإنجيليين من البيض وكثير منهم من المسيحيين الصهاينة الذين يؤمنون بأن إسرائيل هي مظهر من مظاهر نبوءات الكتاب المقدس وأنه ينبغي دعم اليهود للعودة إلى ما يسمونه أرضهم الموعودة .

وترحب دولة الاحتلال بهذا الدور الهدام، الذي يقوم به الانجيليون الأميركيون، رغم أنه في الجوهر ينطوي على "لاسامية مبطنة" عبر عنها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في أكثر من مناسبة، وتغض الإدارة الأميركية الحالية الطرف عن تمويل منظمات أميركية لنشاطات استيطانية غير شرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان يونيو 1967، وفي هذا السياق أطلقت منظمة أسسها هؤلاء وتسمي نفسها "هيوفيل" حملة جمع أموال لزراعة 3 آلاف شجرة في جبال وتلال الضفة الغربية المحتلة حتى نهاية العام الجاري ضمن مشروع بعنوان "جعل (إسرائيل) خضراء"، وأرسلت المنظمة رسائل إلى أنصارها مؤخرا قالت فيها إن هدفها الحالي جمع أموال لزراعة 3000 شجرة حتى نهاية العام الحالي، في جبال وتلال الضفة الغربية، ويأتي ذلك بعد أن زرعت المنظمة غابة في منطقة مستوطنة "هار براخا" الواقعة جنوب مدينة نابلس، بتمويل مؤسسة إعلامية نرويجية، كما أعلنت المنظمة أنها ستعمل على زراعة 20 ألف شجرة سنويا في مساحة ألف دونم في أنحاء الضفة في جميع أنحاء سلسلة الجبال المركزية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، ومنظمة "هيوفيل" مسجلة في الولايات المتحدة كجمعية لا تهدف إلى الربح، والتبرعات التي تتلقاها لمشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية معترف بها كتبرعات معفية من الضرائب، وبحسب الوثائق التي قدمتها إلى سلطات الضرائب الأميركية، فإنها تعرف نفسها كمنظمة "تقدم خدمات ومساعدات للمزارعين في إسرائيل"، وهذه المنظمة تدعم فكرة "أرض إسرائيل الكاملة" منذ سنوات طويلة، وغايتها الأساسية تجنيد متطوعين إنجيليين للعمل في كروم المستوطنات.

وفي المشاريع الاستيطانية المتواصلة، صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس على مخطط بادرت به شركة "عميدار" في مركز استيعاب المهاجرين الجدد بمستوطنة "غيلو"، ويتضمن المخطط زيادة كبيرة للمساحات المفتوحة والأماكن العامة وتطوير المستوطنة والمدينة وإقامة مباني جديدة وحديثة بما في ذلك إضافة كبيرة على الوحدات السكنية، ويقام المخطط على مساحة 80 دونما أسفل شارعي "آريه بن البعير وفرد بنون" في الشطر الشمالي الشرقي للمستوطنة قرب سكة القطار الخفيف، ويشار هنا إلى أن مركز استيعاب المهاجرين الجدد أقامته شركة "عميدار" في سنوات السبعينات، وتشكل المصادقة على المخطط جزءا من سياسة عامة تستهدف تمتع الحي (مستوطنة غيلو) ببناء جديد يمكن آلاف العائلات من الانضمام لسكانه كما يستهدف ربط الحي ببؤر التشغيل في القدس: "كينيون المالحة، آرنه، مركز المدينة، هداسا، تلبيوت وغيرها".

وفي القدس المحتلة كذلك، تعمل سلطات الاحتلال بالتعاون مع جمعيات استيطانية على مخطط جديد للسيطرة على محيط البلدة القديمة من القدس المحتلة، ضمن ما يسمى مشروع "الحوض التاريخي المقدس" التهويدي، ويطلق الاحتلال على المخطط اسم "الحدائق الوطنية" والتي ستقام على حساب المقدسيين وحقهم في ممتلكاتهم التاريخية وأراضيهم

الوقفية، وتشرف على المخطط الذي يستمر العمل بتنفيذه حتى عام 2030، بتكلفة 32 مليار شيكل، عدة مؤسسات احتلالية تضم (بلدية الاحتلال، جمعيات استيطانية، جماعات الهيكل المزعوم، سلطة الطبيعة، دائرة الآثار الإسرائيلية، وما يسمى "صندوق إرث المبكى")، وتتضمن المرحلة الأولى إقامة حزام من "الحدائق الوطنية التوراتية" في محيط البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، وعزل الأحياء العربية عنها، وإحداث تغييرات نهائية في المعالم التاريخية والجغرافية وحتى السكانية في المنطقة، ووفق المخطط، سيتم توسعة ما مساحته 17 ألف و500 دونم إلى 26 ألف و650 دونما، وإضافة منطقة جبل المشارف، وأجزاء من بلدة جبل الزيتون، والمنطقة المحيطة بالبلدة القديمة، وخاصة بلدة سلوان التي سيكون لها نصيب من مشاريع الطرد والتهويد، وكانت بلدية الاحتلال قد بدأت العمل في أجزاء من منطقة القصور الأموية، وبعض المناطق التي تم تسوية أراضيها ونقل ملكيتها لليهود، وكأنها "أراضي دولة"، ويشمل المشروع تفعيل توسعة مخطط "الحوض المقدس" ليشمل حي الشيخ جراح شمالا، وزيادة مساحات كبيرة من سلوان جنوبا، وجبل المشارف شمالا، وجبل الزيتون شرقا، بحيث ستكون الحصة الأكبر لسلوان، وتحديدا أحياء البستان بالكامل، ووادي حلوة، ووادي الربابة، وأجزاء من أحياء بطن الهوى والثوري وجبل المكبر، ويتضمن المشروع في مراحله الأخرى العمل على هدم الآثار في القصور الأموية وتحويلها لمسارات تلمودية، وتوسعة منطقة حائط البراق وتطويرها لتناسب الروايات اليهودية، وتطوير مركز الزوار قرب باب المغاربة، وزيادة العاملين والميزانيات في هذه المراكز الملاصقة للمسجد الأقصى.

وفي الوقت الذي تقوم فيه سلطات الاحتلال بتوطين عشرات العائلات اليهودية الأوكرانية التي فرت هربًا من الحرب في اوكرانيا في مستوطنات الضفة الغربية، خلال الأشهر الستة الأخيرة، وذلك نقلا عن رئيس مجلس "غوش عتصيون" الاستيطاني في جنوب الضفة، "شلومو نعمان"، الذي أفاد أنه "تم توطين أكثر من 50 عائلة يهودية أوكرانية في مستوطنات غوش عتصيون" وإنشاء مركز للاستقبال في المستوطنات، واستئجار عشرات الشقق، واستقبال أشخاص من المطار مباشرة، تصر سلطات الاحتلال على هدم منشآت مسافر يطا، بعد أن أصدرت محكمة الاحتلال قرارا برفض الالتماس الذي تقدم به أهالي (جنبا، والمركز، والحلاوة، والفخيت، والتبان، والمجاز، ومغاير العبيد، وصفى الفوقا والتحتا، والطوبا، وخلة الضبع، والمفقرة) ضد قرار الاحتلال بهدم مدرستين و32 مسكنا ومنشأة وإغلاق منطقة المسافر بشكل كامل، وإعلان ما يزيد على 30 ألف دونم من أراضيها مناطق مغلقة، وتقوم بعملية تطهير عرقي جديدة في منطقة الوادي الأحمر في الأغوار الشمالية قسريا، حيث اقتحمت ما تسمى بـ"الإدارة المدنية"، مدعومة بقوة من جيش الاحتلال، المنطقة شمال "فصايل" بالأغوار الوسطى، وطردت العائلات الفلسطينية منها بعد ساعات من هدم خيامها وأجبرتها على ترك مساكنها تحت تهديد السلاح.

على صعيد آخر، طالبت وزارة التربية والتعليم (المعارف) الإسرائيلية بلدية تل أبيب بإزالة خرائط، جرى تعليقها في قرابة 2000 صف في مدارس المدينة، وذلك بسبب ظهور "الخط الأخضر" فيها، ودعت إلى استخدام الخرائط الرسمية فقط والتي لا يظهر فيها "الخط الأخضر"، وهو خط وقف إطلاق النار من العام 1949، وذلك يعني أن إسرائيل من الناحية الرسمية تعتبر أن حدودها هي حدود فلسطين التاريخية كلها، إذ أن "الخط الأخضر" يفصل بين إسرائيل وبين الأراضي المحتلة في العام 1967 – الضفة الغربية وبضمنها القدس الشرقية، قطاع غزة وكذلك هضبة الجولان، وكانت المديرة العامة لوزارة التربية والتعليم، "داليت شتاوبر" قد بعثت رسالة إلى مديرة مديرية التربية والتعليم في بلدية تل أبيب، زعمت فيها أن تعليق الخريطة يوجه نحو موقف سياسي معين أو يدفع أجندة (سياسية) وهذا أمر يتناقض مع مبادئ التربية والتعليم"، ومن المعروف أنه يكاد لا يوجد في جهاز التعليم الإسرائيلي، ومناهج التدريس كلها أي ذكر لحدود إسرائيل ودلالاتها، والخرائط المعلقة في الصفوف هي مبادرة من جانب السلطات المحلية أو المدارس التي تطلبها من "مركز ترسيم خرائط إسرائيل" أو شركات خاصة، كما أن كتب التدريس التي تصدر بإشراف ومصادقة وزارة التربية والتعليم تكاد لا تذكر "الخط الأخضر" وعدم ذكره نابع من قرار الحكومة الإسرائيلية منذ العام 1967.

وفي انتهاكات أخرى وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

الخليل: هدمت قوات الاحتلال منزلا يقطنه الموطن "ناجح طعيمات" في تجمع "أم قصة" في بادية يطا وخيمة سكنية في قرية "البويب" شرق يطا، واستولت عليها، ومنزلا في "واد الأعور" في قرية "بيرين" جنوب الخليل، واستولت مجموعة من المستوطنين على منزل في البلدة القديمة لمدينة الخليل بعد أن وضعوا سلالم حديدية على جدرانه بمساندة قوات الاحتلال، و أخطرت عددا من المواطنين الفلسطينيين بوقف البناء في ستة منازل في قرية الديرات جنوب الخليل، وهدمت تسعة عرائش في جبل الهردش بمنطقة الطيبة غرب الخليل ضمن مخطط لترحيل المواطنين، فيما اعتدى مستوطنون من مستوطني "متسبي يائير" و"سوسيا" على المزارعين ورعاة

الماشـية في خربة "اقويويص" بمسـافر يطا جنوب الخليل وهاجموهم بالهراوات وشـتموهم بألفـاظ نابية، وقامـوا برعي ماشـيتهم فـي محاصيل القمح والشـعير واشـتال الزيتـون، مـا تسـبب بخريـب المحاصيـل، وتكسـير أشـتال الزيتون.

بيت لحم: سـلمت قوات الاحتلال تسـعة مواطنيـن إخطارات بهدم غرف زراعية ووقف البناء في بلدة "نحالين" غرب بيت لحـم في منطقة "قرنة الدعمس"، وكانت قوات الاحتـلال اقتحمـت المنطقة ذاتها وحاولت الاستيلاء على "جرافة"، ونصب عـدد من المسـتوطنين خيمة اسـتيطانية فـي أراضـي بلـدة "تقـوع" مسـتغلين وجود نقطة عسـكرية للمراقبة على هذه الأراضـي، وذلـك في إطـار محاولات المسـتوطنين الاسـتيلاء علـى أكبر قدر ممكن مـن أراضي المواطنين والتضييق عليهم، ومنعهم مـن الاعتناء بأراضيهم، بهـدف ضـم هـذه الأراضي إلـى البؤر الاسـتيطانية المقامة على أراضي البلدة.

نابلس: لاحقت قـوات الاحتلال مدعومة بوحدات ميدانية من المشـاة، وبمسـاعدة طائـرة تصويـر، الطواقـم العاملة على تنظيف الموقع الأثري في بلدة "سبسطية" شـمال غرب نابلـس، وسـلمت إخطارا يقضـي بمنع العمل فـي الموقع الأثري، بحجة أنـه منطقة مصنفة "ج"، وأصيب خمسـة مواطنين في اعتداء للمستوطنين فـي قرية تـل أحدهم أصيـب برضوض عقب الاعتـداء عليه بالضرب واحتجازه لسـاعات من قبل جيـش الاحتلال، الذي تدخل لتأمين الحماية للمسـتوطنين الذين أحرقـوا بيتًا متنقـلا، كما هدمـت قوات الاحتـلال منشـأة زراعيـة فـي منطقـة "عراق التل ببلدة قوصين" بمساحة 150 مترا، إضافة إلى هدم بيت متنقل في ذات المنطقة و جرفت طريقا زراعيا، وأغلقت بالسـواتر الترابية في منطقة تسـمى أبو فروة بين بلدتي "دير شـرف وقوصين".

جنين: أصيب الشـاب الفلسطيني "أحمد محمـد كبهـا" (24 عامـا) مـن قريـة طـورة جنوب جنين بجـروح إثر اعتداء مستوطنين عليه وطعنه، أثناء تواجده في مدينة حيفا داخل أراضي عام 48، وهدمت جرافـات الاحتلال عـددا من المنشـآت التجارية قرب حاجز الجلمة شمال جنين.

قلقيليـة: اقتلعت قـوات الاحتلال 1000 شجرة زيتون في قرية حجة شرق قلقيلية مزروعة منذ 6 أشـهر على مسـاحة 75 دونما، بحجة أنها أراض مستولى عليها، وأخطـرت مواطنين بوقف البناء والعمل فـي 5 غـرف زراعية بقريـة كفر لاقف شرق قلقيلية، بحجة البناء دون ترخيص.

طولكرم: اعتدى مستوطنون على أربعة شـبان أثناء عملهم فـي أراضيهم القريبة من بلدة رامين شـرق طولكرم بالضرب المبـرح تحـت حمايـة جنـود الاحتلال الذين احتجزوا الشـبان ومنعـوا الأهالي مـن الاقتراب منهـم أو تقديم العلاج لهم.

القـدس: أرغمـت سـلطات الاحتـلال المقدسـي "عثمـان قلجـاوي" على هدم منزلـه ذاتيًـا في حارة باب حطـة بالبلدة

القديمة من القدس المحتلة بحجة عدم الترخيص، وأقدمت على هدم قاعة أفراح قاعة السلام عند المدخل الغربي لبلدة "العيساوية" بنفس الذريعة، وأجبرت المواطن "فاروق مصطفى" على هدم منزله في بلدة العيسوية بالقدس المحتلة رغم انتزاع العائلة قرارا من محكمة الاحتلال بتجميد أمر الهدم، كما أجبرت عائلة "شويكي" على هدم منزلها في حي "الثوري" بحجة عدم الترخيص.

رام الله: اعتدى مستوطنون بحماية جنود الاحتلال على عدد من المواطنين في منطقة السهل الواقع بين قريتي "المغير وترمسعيا" شرق رام الله، حيث أقدمت مجموعة من المستوطنين على إضرام النار في أراضي زراعية بمنطقة السهل، فتوجه الأهالي لإخمادها وطرد المستوطنين من المكان، ما أدى لاندلاع مناوشات معهم.

— — — — — —

سلطات الاحتلال تستأنف مشروعها التهويدي في النقب للاستيلاء على الأراضي

استأنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مشروعها التهويدي في منطقة النقب، من خلال التوسع الاستيطاني في الأراضي الزراعية التابعة لأبناء الشعب الفلسطيني في النقب، بعد أن توقف هذا المشروع قبل تسعة أشهر في أعقاب المظاهرات والمعارضة الشديدة التي قام بها البدو في منطقتهم.

وكان وزير المالية في حكومة الاحتلال أفيغدور ليبرمان، قد وافق على الإعفاء من العطاء الممنوح لما يسمى "دائرة الأراضي" كمشرف على الأعمال في الحقل، والموافقة على استمرار نشاط "الزراعة لحماية الأرض من الغزاة"

كما جاء في وصف حكومة الاحتلال ضد أهالي النقب، وذلك حتى نهاية عام 2023.

يشار إلى أن حكومة الاحتلال خصصت 35 مليون شيكل لعملية التهويد في النقب.

ويقوم المستوطنين منذ فترة وما زالوا بالهجوم على الأراضي وتخريبها ومن ثم السيطرة عليها بالقوة وحماية جيش الاحتلال.

ويقف أبناء الشعب الفلسطيني في النقب عاجزون أمام مخططات حكومة الاحتلال الاستيلاء على كل ما يملكونه وما توارثوه أبا عن جد.

— — — — — —

مستوطنون يواصلون أعمال السيطرة على نبع "الساكوت" بالأغوار الشمالية

واصل مستوطنون، بتاريخ 10 سبتمبر 2022، بناء مرافق استيطانية تهويدية، في محيط نبع "عين الساكوت"، في الأغوار الشمالية، شمال شرقي الضفة الغربية المحتلة.

وقال مسؤول ملف الأغوار في محافظة طوباس، معتز بشارات، إن "المستوطنين شيّدوا مؤخرًا مظلات على النبع، تمهيدًا لإكمال السيطرة عليه، وتحويله إلى منتجع سياحي، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إليه".

وكان المستوطنون قد شرعوا، قبل حوالي شهر، ببناء إنشاءات من الإسمنت والحديد في المنطقة، كما نصبوا بوابات حديدية في محيط نبع "عين الساكوت"، قبل نحو عامين.

وتشهد منطقة الأغوار الشمالية نشاطًا متصاعدًا للمستوطنين، في محاولة للاستيلاء على ينابيع وعيون المياه في الأغوار الشمالية. وأحكم المستوطنون سيطرتهم على نبع "خلة خضر" في المحافظة، من خلال وضع مرافق في محيطها، ومنع الفلسطينيين من الاقتراب منها، إضافة إلى الاستيلاء على نبع "عين الحلوة" بذات الطريقة قبل نحو عامين.

— — — — — —

الاحتلال يهدم 36 منزلا في أريحا والأغوار منذ يناير 2022

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 36 منزلاً في محافظة أريحا والأغوار، منذ مطلع عام 2025. وأوضح مسؤول ملف مقاومة الاستيطان في المحافظة، محمد غروف، بتاريخ 5 سبتمبر 2022، أن "25 من هذه المنازل هدمها الاحتلال خلال شهر أغسطس 2022" فقط.

وأشار غروف إلى أن "قوات الاحتلال أخطرت بهدم 90 منزلاً في المحافظة وقراها منذ بداية العام، منها 70 إخطارًا في مدينة أريحا".

وأضاف أن "سلطات الاحتلال تشن هجمة مسعورة للاستيلاء على أراضي المواطنين في الأغوار، بهدف توسيع دائرة الزحف الاستيطاني في تلك المناطق".

يذكر أن تقديرات "إسرائيلية" وفلسطينية، تشير إلى وجود نحو 650 ألف مستوطن في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، يتوزعون على 164 مستوطنة، و124 بؤرة استيطانية.

ويعد القانون الدولي الضفة الغربية والقدس أراضي محتلة، ويعد جميع أنشطة بناء المستوطنات فيها غير قانونية.

"متجذرون في أرض الزيتون" معرض فني يحاكي هموم شباب فلسطين

تحت شعار "متجذرون في أرض الزيتون"، انطلق معرض الفنون التشكيلية "مساحات فنية شبابية" ليحاكي هموم وقضايا شباب فلسطين.

وافتتحت مؤسسة رواسي فلسطين للثقافة والفنون والإعلام، المعرض، الإثنين، في قاعة المعارض بجمعية الشبان المسيحية في غزة، بمشاركة 50 فنانا فلسطينيا من مختلف قطاع غزة ضمن فعاليات يوم الشباب العالمي.

وقال مدير عام مؤسسة رواسي فلسطين، الفنان التشكيلي فايز الحسني، إن المعرض يمثل مساحة فنية لجميع الفنانين لدق جدار الخزان حول هموم وقضايا الشباب، وهو فرصة هامة للتعرف على طموحات الشباب وقضاياهم المجتمعية، ويمثّل رسالة سامية لإيصال رسالة الشعب الفلسطيني إلى العالم.

الفنانة فداء يونس في كملتها نيابة عن الفنانين المشاركين، أوضحت أن المعرض يحاكي واقع الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال وما سببه من حصار لقطاع غزة وقضايا الأسرى في السجون الإسرائيلية، وحق العودة وحق التعليم والسفر وأشارت إلى أن "الفنان الفلسطيني، يحاول من خلال ريشته إيصال رسالة للعالم أننا شعب تحت الاحتلال ويعاني الويلات".

وضمّ المعرض أكثر من 70 لوحة فنية بخامات وأدوات مختلفة منها "ألوان الأكريليك وألوان الزيت والفحم والحرق على الخشب، إضافة إلى النحت والمنقوشات".